



المحاسبة عن التكاليف البيئية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية

" من وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية والأقسام التابعة لها
في الشركات النفطية الليبية "

إعداد
عزات عبدالسلام عزات مفراكس

إشراف الأستاذ الدكتور
بوبكر فرج شريعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العالمية الماجستير في
المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

فصل الربيع 2018

Copyright © 2018.All rights reserved , no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi .

حقوق الطبع 2018 محفوظة، لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المصح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي .

جامعة بنغازي



كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

المحاسبة عن التكاليف البيئية

وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية

" من وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية والأقسام التابعة لها في الشركات
النفطية الليبية "

إعداد

عزات عبدالسلام عزات مفراس

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ: 15.8.2018

تحت إشراف

أ.د. بوبكر فرج شريعة

التوقيع :

متحناً داخلياً

الدكتور : خالد عبدالواحد الخطاط

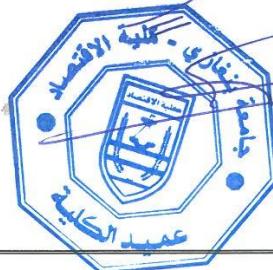
التوقيع :

متحناً خارجيًا

الدكتور : عبدالفتاح عثمان العربي

التوقيع :

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة



عميد الكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلِمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

الْعَظِيمُ
الْحَكِيمُ
الْمَدْرِقُ

(الآية 32 من سورة البقرة)

إلى روح والدي

رحمه الله واسكه فسيح جناته

إلى أمري

حفظها الله وأطال في عمرها

إلى زوجتي

حباً وتقديرًا

إلى ابنتي

حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كافة الأهل والعائلة

إلى أصدقائي

إلى كل من علمني حرفاً، وأسدى إلى معرفةً

عز ات مفر اکس

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين،
يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظمتك سلطانك، يا رب لك الحمد أن مننت على
ويسرت لي هذا العمل، وقدرته، وأعنتي عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله .

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل أن أتقدم بالشكر الجزيلاً والعرفان إلى أستاذِي
الفاضل الأستاذ الدكتور / بوبكر فرج شريعة، لرحابة صدره، وكرم عطائه طوال فترة
إشرافه على هذا البحث، وإثراؤه بالمعلومات القيمة والتوجيهات السديدة، وكل ما هو جديد
ومتميز، حتى ظهر بهذه الصورة، جزاه الله عنِّي خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر الجزيلاً والعرفان إلى أخي الفاضل **أ. خالد زيدان الفضلي**، والله
الفضل جميعاً، فلم يأل جهداً في تقديم أي نصيحة أو استفسار أو مساعدة إلا وقدمها مشكوراً .

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	الترقيم
د الآية الكريمة	
هـ الإهداء	
و الشكر والتقدير	
ز قائمة المحتويات	
ي قائمة الجداول	
ك قائمة الأشكال	
ك قائمة الملحق	
ل ملخص الدراسة	
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة		1
2 مقدمة	1.1
3 الدراسات السابقة	2.1
17 مشكلة الدراسة	3.1
19 نموذج الدراسة	4.1
20 فرضيات الدراسة	5.1
21 أهداف الدراسة	6.1
21 أهمية الدراسة	7.1
21 منهجية الدراسة	8.1
22 مجتمع وعينة الدراسة	9.1
22 حدود ونطاق الدراسة	10.1
22 تقسيمات الدراسة	11.1
الفصل الثاني : الإطار النظري		2
التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية		
24 مقدمة	1.2

الصفحة	الموضوع	الترقيم
25	الجزء الأول : الصناعة النفطية وأثرها على البيئة	2.2
25	مقدمة	1.2.2
25	علاقة الصناعة النفطية بالتلوث	2.2.2
26	التلوث البيئي الناتج من كل مرحلة من مراحل الصناعة النفطية	3.2.2
27	الجزء الثاني : ماهية المحاسبة البيئية	3.2
27	مفهوم المحاسبة البيئية	1.3.2
29	مراحل تطور المحاسبة البيئية	2.3.2
29	أهداف المحاسبة البيئية	3.3.2
30	أهمية المحاسبة البيئية	4.3.2
31	مستويات تطبيق المحاسبة البيئية	5.3.2
33	الجزء الثالث : طبيعة ومكونات التكاليف البيئية	4.2
33	مقدمة	1.4.2
33	مفهوم التكاليف البيئية	2.4.2
34	أهمية التكاليف البيئية	3.4.2
35	أسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية	4.4.2
36	أسباب حدوث التكاليف البيئية	5.4.2
37	أنواع التكاليف البيئية	6.4.2
39	تبويب التكاليف البيئية	7.4.2
40	مفهوم نظام الإدارة البيئية	8.4.2
41	خصائص نظم الإدارة البيئية	9.4.2
42	الجزء الرابع : جودة المعلومات المحاسبية	5.2
42	مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	1.5.2
42	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	2.5.2
42	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وفق FASB	1.2.5.2

الصفحة	الموضوع	الترقيم
50	الخصائص النوعية للبيانات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية	2.2.5.2
56	علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية	3.5.2
58	انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية	4.5.2
59	الخلاصة	6.2
الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة		3
61	مقدمة	1.3
61	منهجية الدراسة	2.3
61	مجتمع وعينة الدراسة	3.3
62	الأساليب الإحصائية المستخدمة	4.3
64	خصائص المشاركين في الدراسة	5.3
66	عرض نتائج الدراسة	6.3
66	الاحصاء الوصفي لبيانات الدراسة	1.6.3
75	اختبار فرضيات الدراسة	2.6.3
الفصل الرابع: الخلاصة والتوصيات		4
80	مقدمة	1.4
81	نتائج الدراسة	2.4
81	التوصيات	3.4
82	المراجع	
92	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
26	جدول يوضح ملخص تأثير الصناعات النفطية على البيئة	1- 2
62	عدد الاستبيانات الموزعة	1 - 3
64	مقياس ليكارت الخماسي	2 - 3
64	مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي لمستويات محاور الدراسة	3 - 3
65	الخصائص الشخصية لعينة الدراسة	4 - 3
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير المستقل الأول (أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية)	5 - 3
70	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير المستقل الثاني (إجراءات تبويب التكاليف البيئية)	6 - 3
73	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير المستقل الثالث (منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية)	7 - 3
76	نتائج اختبار الفرضية الأولى	8 - 3
77	نتائج اختبار الفرضية الثانية	9 - 3
78	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	10 - 3
78	ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	11 - 3

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
19	يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	1 - 1
44	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	1 - 2

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الشكل
93	يبين أسماء الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية	ملحق رقم (1)
94	صحيفة الاستبيان	ملحق رقم (2)
100	اختبار التوزيع الطبيعي	ملحق رقم (3)
101	نتائج تحليل البيانات الإحصائية	ملحق رقم (4)
115	الصدق والثبات	ملحق رقم (5)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك باستطلاع آراء العاملين بالإدارات المالية والأقسام التابعة لها في الشركات النفطية الليبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة فرضيتين رئيسيتين وفرضيتان فرعية واعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبيان لتجميع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الأقسام المالية والأقسام التابعة لها في الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط حيث تم اختيار عينة من المجتمع المذكور وتم تحليل البيانات باستخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها:

- 1 – هناكوعي لمتخذي القرارات باهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية .
- 2 – إن إجراءات تبويب التكاليف البيئية تؤثر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .
- 3 – تؤثر منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات .

كما أوصت الدراسة بمجموعه من التوصيات للشركات المشاركة في الدراسة وهي:

- 1 – ضرورة زيادة الوعي للمسؤولين والعاملين بالشركات النفطية بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية نظراً لدورها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .
- 2 – إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة في مجال التكاليف البيئية من حيث تحليلها وقياسها، وكذلك إجراء دراسات حول هذا الموضوع باستخدام منهجيات أخرى.
- 3 – قيام المؤسسة الوطنية للنفط وذلك بالتعاون مع أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بإجراء ندوات وورش عمل تختص بالمحاسبة عن التكاليف البيئية .

4 – ضرورة إن تسعى الشركة على تطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة،بها من خلل إدراج الآثار البيئية الناجمة عن ممارستها لأنشطة الصناعية ضمن الإحداث الاقتصادية التي تقيسها وتقصح عنها.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة :

زادت مشكلة التلوث البيئي في الكثير من دول العالم إلى حد يهدد استمرار البشرية، حيث تعد ظاهرة التلوث البيئي من الفواهر التي لاقت اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل التقدم الصناعي الذي يشهده عالمنا المعاصر، طالبت الكثير من المنظمات حماية البيئة حول العالم بضرورة إلزام المنشآت الصناعية بالتخليص من نفاياتها بطريقة علمية لا تهدد الحياة، إلا إن عملية التخلص هذه أصبحت أكثر عبئاً على هذه الشركات، إذا تتطلب عمليات التخلص الكثير من التكاليف الإضافية، من هنا بدا اهتمام المحاسبين واتضاح لهم الجوانب السلبية في استغلال البيئة والعمل على المحاسبة والإفصاح عن تلك الجوانب، وإمام هذا الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات الحكومية وإفراد المجتمع لتحمل المسؤولية تجاه البيئة وأيضاً المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لإغراض البيئة، إنما تحتاج تركيز المحاسبين في المنظمات لأنهم الجهة الأكثر اهتماماً بصورة مستمرة .

ومن ثم اعتبرها القانون الفيدرالي الأمريكي من المسؤوليات المالية للشركات الصناعية بسبب تأثير التلوث البيئي الذي أحدثته هذه الشركات أو كانت سبباً فيه، ولم تقتصر القوانين على ما صدر في أمريكا، بل صدرت أيضاً قوانين مماثلة في كندا وأستراليا وفي الدول الأوروبية حفاظاً على البيئة وتوفير للبيانات المطلوبة من أطراف متعددة في تلك الدول، لاسيما أن الطلب على معلومات المحاسبة البيئية أدى إلى مزيد من إرشادات وبحوث محاسبية نظرية وتطبيقية بمعرفة الأكاديميين وقطاع الأعمال (عبدالبر، 2001).

وفي ظل التزايد المستمر دولياً ومحلياً لاعتبارات ومتطلبات حماية البيئة، فإنه من المتوقع أن يلقي ذلك أعباء جديدة على إدارة الشركات تتمثل في الآتي (سويلم، 2001).

- التضحيات الاقتصادية التي تحملها الشركة نتيجة قيامها بتنفيذ البرامج والأنشطة الملزمة للشركة بموجب قواعد وتنظيمات وقوانين بيئية.
- التزايد المطرد لتوقعات المجتمع نحو الشركة بتحقيق أمان المنتجات.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مثلثي.

2.1 الدراسات السابقة :

قام العديد من الباحث بإجراء عدد من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة منها ما

يلي :

1.2.1 دراسة جمال (1998) بعنوان : " التحليل المحاسبي لتكاليف التحكم البيئي" ، هدفت إلى التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية المعاصرة على حاجة المنشآت في مصر لإعادة النظر في تقييم مسارها وخصوصاً فيما يتعلق بالبيئة، كون القضايا والمشاكل البيئية تعد أهم وأخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات وخصوصاً المجتمعات الصناعية، حيث اتضح أن المنافع الناتجة من خلال مزاولة المنشآت لنشاطها التي تؤثر في النهاية على الدخل القومي لا تبرز الصورة الحقيقة، ولا تمثل المنفعة الحقيقة إذا لم يؤخذ في الاعتبار عناصر التكاليف البيئية في الحساب عند تحديد وتقييم النشاط، مما يتحتم تحمل التكاليف والأعباء البيئية على تكلفة المنتج النهائي. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى القصور الحالي في تطبيق هذه الإستراتيجية، إذ أن النظام الحالي

لمحاسبة التكاليف يكتفي بحصر وحساب عناصر التكاليف المرتبطة بنشاط المنشأة، دون الأخذ في الاعتبار التكاليف المرتبطة بالبيئة، مما يؤثر على نتائج الأعمال، وبالتالي يقلل من الاعتماد عليها، وتوجد أساليب خاصة لقياس التكاليف البيئية لضمان انعكاسها بقيمتها الحقيقية، سواء عند إعداد بيانات تكاليف الإنتاج، أو عند اتخاذ قرارات التسعير كمؤشر لتقييم الأداء، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالثقة في المعلومات المحاسبية، وترى الدراسة العوامل التي أسهمت في هذا الخلل الحاصل مشكلة التكاليف البيئية التي يصعب التعرف عليها وقياسها بالأساليب التقليدية المتعارف عليها لتحليل العائد والتكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة استخدام أساليب خاصة لقياس التكاليف البيئية لضمان انعكاسها بقيمتها الحقيقية، سواء عند إعداد بيانات تكاليف الإنتاج أو عند اتخاذ قرارات التسعير.

2.2.1 دراسة عيسى(2000) بعنوان "نظم إدارة التكاليف البيئية" ، هدفت إلى تقديم إطار مقترن لنظم إدارة التكاليف البيئية، حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك وعيًّا بيئيًّا في ازدياد واستمرار وأصبح هناك ما يسمى بالمستثمرين والمستهلكين الخضر الذين بدورهم يبدون اهتماماً متزايداً بالإضافة للربحية للأثر البيئي والتكلفة الناتجة عن مزاولة المنشأة الصناعية نشاطها في القاهرة، مما يبرز دور المحاسب في مساعدة كل الأطراف، من خلال إمدادهم بالمعلومات اللازمة لتمكين الجهات المعنية من اتخاذ القرارات والتخطيط ورسم السياسات، وقد احتلت مشكلة حماية البيئة والمحافظة عليها مكاناً بارزاً في الاهتمام الحكومي، خاصة بعد ازدياد مصادر التلوث وتنوعها ومما يتربّط عليه تنفيذ قوانين ونظم البيئة تكاليف تتحملها المنشأة. وأشارت الدراسة أنه لابد من تصميم نظام لإدارة التكاليف البيئية من شأنه أن يساعد في تحديد وقياس

وتحليل التكاليف البيئية وبيان كيفية استخدام معلومات التكاليف البيئية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

3.2.1 دراسة (Environmental Accounting protection Agency EPA,

2000) التي قامت بها لجنة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز

برنامج للمحاسبة البيئية تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية والتكاليف المرتبطة بها،

مثل تكاليف الحد من التلوث وذلك عند بداية ونهاية الإنتاج، ومن أجل تحقيق هذا

الهدف تم الإعداد لبرنامج المحاسبة عن البيئة الـ EPA فهو عبارة عن برنامج أو

خطة عمل للمحاسبة البيئية مهمته هو تشجيع وتحث المالك وأصحاب المنشآت لفهم

نطاق التكاليف البيئية المرتبطة بنشاطهم، ودمج هذه التكاليف في عمليات صنع

القرار، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة

بمهنة المحاسبة، فقد تبين من الدراسة أن معظم المنشآت تخفي التكاليف البيئية ولا تتم

معالجتها أو احتسابها، مما يؤثر على القرارات الإدارية المختلفة مثل قرارات الشراء

والإنتاج وخلطة الإنتاج.

وبناء عليه تم تكوين فريق من الخبراء المتخصصين لتوسيع المعنيين بالدور الذي

تلعبه الـ EPA في هذا المجال وتمت توزيع مجموعة من الأسئلة على عدد من المنشآت من

خلال تقديم النصائح التالية:

1 – خفض الفاقد من المواد والمخلفات الضارة.

2 – إنشاء مشروع أو خطة عمل للمحاسبة البيئية.

3 – تنبي الإعلان والتصريح بهذه الخطة.

4 – تخفيض تكلفة إزالة المخلفات من خلال تخفيض المخلفات من الأساس.

5 – رفع العائدات من خلال تخفيض شراء كمية مواد غير ضرورية مما يخفض من تكاليف التخزين ومن إجمالي التكاليف.

6 – خفض المخاطر من استخدام مواد ضارة بالموارد البشرية والمادية.

وتعمل وكالة حماية البيئة الأمريكية الـ EPA على دمج نظام المحاسبة الإدارية بحيث يتماشى مع برنامج المحاسبة عن التكاليف البيئية، وعلى أن يتم التصريح بها بدقة وشفافية تامة وتصاغ هذه النظم في مجموعة من القرارات مشتملة على قرارات التخطيط وتقييم الأداء، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة النظم الإدارية والتنظيمات المخولة باتخاذ القرارات لاتخاذ الخطوات اللازمة للحد من الإهدر والتلوث وكجزء من مهامات برنامج المحاسبة البيئية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن بعض المنشآت الفرنسية أعدت هذه القائمة وكان ذلك وفقاً لمتطلبات وزارة البيئة للحد من التلوث والإفصاح عن أداء المنشآت في هذا المجال.

4.2.1 سعيد (2001) بعنوان "أهمية نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة تلوث البيئة" ، أوضحت أن مشكلة تلوث البيئة ارتبطت بالجوانب الكيميائية والبيولوجية والهندسية والطبية، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة أصبحت مشكلة تلوث البيئة مجالاً من مجالات العلوم الاقتصادية التي تبحث في العلاقات الاقتصادية للمنشأة والبيئة، كما أصبحت مجالاً للدراسات المحاسبية التي انصبت جهودها على تحديد دور المحاسبة في الأزمة

الحالية للمحافظة على البيئة في دبي، وقد أدى اهتمام المحاسبين بهذه المشكلة إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الخضراء التي تهتم بمشكلة قياس تكاليف التلوث والآثار

البيئية، بهدف تزويـد الأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرارات بالمعلومات ذات العلاقة بهذه المشكلة للاسترشاد بها في تحديد الإجراءات الـلـازمة للمحافظة على البيئة . حيث لم يعد ينظر للوحدة الاقتصادية على أن هـدفـها الوحـيد هو تعـظـيم الـربحـ، وأن مـقدـار الأـربـاحـ التي تـحققـها الوـحدـةـ الـاـقـتـصـاديـةـ تـنـاسـبـ تـنـاسـبـ طـرـديـاـ معـ مـدـىـ مـسـاـهـمـتهاـ فـيـ تـحـقـيقـ الـأـهـدـافـ الـاـقـتـصـاديـةـ لـلـمـجـتمـعـ، وـاعـتـرـتـ الـدـرـاسـةـ أـنـ الـقـيـاسـ الـمـاحـابـيـ الـحـالـيـ لاـ يـعـكـسـ مـدـىـ اـسـغـالـ الـوـحدـاتـ الـاـقـتـصـاديـةـ لـلـبـيـئـةـ الـمـحـيـطـ، وـبـالـتـالـيـ فـإـنـ الـأـرـبـاحـ الـحـالـيـ لـيـسـ بـالـمـقـيـاسـ الصـادـقـ لـتـقيـيمـ الـأـدـاءـ مـاـ لـمـ تـعـكـسـ التـضـحـيـاتـ الـتـيـ حـمـلـتـهاـ الـوـحدـةـ الـاـقـتـصـاديـةـ لـلـغـيرـ . وـأـكـدـتـ الـدـرـاسـةـ مـنـ خـلـالـ الـمنـهـجـ النـظـريـ أـنـ الـمـحـاسبـةـ دـورـاـ كـبـيرـاـ وـفـعـالـاـ فـيـ التـحـكـمـ وـالـرـقـابـةـ عـلـىـ تـلـوثـ الـبـيـئـةـ مـنـ خـلـالـ ضـمـ هـذـهـ التـكـالـيفـ ضـمـنـ التـكـالـيفـ الـكـلـيـةـ مـاـ يـؤـديـ إـلـىـ شـمـولـيـةـ الـقـيـاسـ وـالـتـحلـيلـ . وـكـانـتـ أـهـمـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ أـنـ الـوـحدـةـ الـاـقـتـصـاديـةـ الـتـيـ يـكـونـ هـدـفـهاـ الـوـحـيدـ هوـ تـعـظـيمـ الـرـبـحـ لـنـ يـكـونـ لـدـيـهاـ الـحـافـزـ فـيـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ الـمـوـارـدـ الـبـيـئـةـ، وـذـلـكـ يـرـجـعـ لـلـنـظـرـةـ الـقـلـيـدـيـةـ إـلـىـ اـعـتـارـ تـلـكـ الـمـوـارـدـ سـلـعاـ مـجـانـيـةـ بـالـإـمـكـانـ لـأـيـ كـانـ الـحـصـولـ عـلـيـهـاـ كـيـفـاـ وـمـتـىـ شـاءـ دـوـنـ مـقـابـلـ، وـلـنـ يـكـونـ فـيـ نـيـةـ الـمـنـشـأـةـ أـنـ تـحـسـنـ اـسـغـالـهـاـ لـلـمـوـارـدـ مـحـدـثـةـ بـذـلـكـ أـضـرـارـاـ جـسـيـمـةـ بـالـبـيـئـةـ وـمـوـارـدـهـاـ، سـعـيـاـ مـنـهـاـ وـرـاءـ تـعـظـيمـ الـرـبـحـ كـالـتوـسـعـ فـيـ اـسـتـخـدـامـ الـعـنـاصـرـ الـحـرـةـ الـمـجـانـيـةـ كـالـهـوـاءـ وـالـمـاءـ وـالـتـرـبـةـ، وـبـالـتـالـيـ سـوـفـ يـتـحـمـلـ الـمـجـتمـعـ التـكـافـةـ النـاتـجـةـ عـنـ هـذـاـ الـاـسـتـخـدـامـ، أـيـ أـنـ تـعـظـيمـ الـرـبـحـ سـيـكـونـ عـلـىـ حـسـابـ الـمـجـتمـعـ وـتـدـمـيرـ مـوـارـدـ الـبـيـئـةـ.

5.2.1 دراسة السعيد، (2001) بعنوان "محاسبة البيئة التحديات والفرص" ، هـدـفـ إـلـىـ
التـعـرـفـ عـلـىـ مـحـاسـبـةـ الـبـيـئـةـ التـحـديـاتـ وـالـفـرـصـ، حـيـثـ بـيـنـتـ أـنـ الـمـحـاسـبـةـ الـبـيـئـةـ تـُـعـدـ أحـدـ طـرـقـ تـحـسـينـ الـقـرـارـاتـ لـلـمـنـشـآـتـ الـسـعـوـدـيـةـ لـمـواـجـهـةـ التـحـديـاتـ وـالـفـرـصـ الـبـيـئـيـةـ

المتزايدة من خلال تحديد تكاليف البيئة الداخلية والخارجية المتنوعة، إذ أنه كان من أسباب نشأة المحاسبة البيئية تفاقم الالتزامات البيئية التي شكلت جزءاً ملحوظاً من الالتزامات الكلية . وأوضحت الدراسة أن قضايا البيئة وتداعياتها المستقبلية لم تستقطب بعد الضوء الكافي لمواجهة النمو السكاني المطرد واستمرار المنشآت الصناعية، مثل منشآت البتروكيماويات والحديد والصلب، وهنا يأتي دور وأهمية وجود نظام للمحاسبة البيئية والذي يخدم المنشأة للقيام بإدارة تكاليف البيئة بشكل أفضل، وبناء وصياغة استراتيجيات المنشأة بأسلوب أمثل، وتعزيز الدقة في تحديد تكلفة المنتجات والخدمات، إضافة إلى اكتشاف فرص جديدة للتقليل من تكاليف البيئة، وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- 1 — مساعدة الإدارة في التأكد من تطبيق القوانين البيئية.
- 2 — اكتساب موقع تنافسي أفضل من خلال تخفيض الآثار البيئية السلبية وبالتالي تحسين تصميم المنتجات.
- 3 — مساعدة الإدارة في صنع قرارات استراتيجية بشأن استمرارية أو التخلص من منتجات معينة.
- 4 — تخفيض تكاليف الطاقة وتحويل الموارد.
- 5 — استكشاف فرص لحصر التكاليف والعمليات التشغيلية المرتبطة بالإنتاج.

6.2.1 دراسة أبو خشيبة، (2002) بعنوان "أهمية دور التكاليف البيئية في مجال اتخاذ القرارات وتقييم الأداء"، هدفت إلى وضع إطار علمي لمفهوم البيئة والتلوث البيئي

والتعرف على أنواع التكاليف البيئية ومحدداتها ودور المحاسب في قياس وتحليل التكاليف البيئية وتأثيرها على اتخاذ القرارات وتقدم مدخل مقترن لزيادة فعالية دور التكاليف البيئية في المنشآت السعودية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1 – أن الأساليب المحاسبية التقليدية تخفي التكاليف البيئية ضمن عناصر المصاروفات غير المباشرة، ومن ثم لا تساعد على توفير المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية مما ينتج عنه معلومات غير دقيقة وقرارات مبنية على أسس خاطئة.
- 2 – أن قياس التكاليف البيئية يعد أمراً مهماً وضرورياً في مجال اتخاذ القرارات التشغيلية وتحتاج المحاسبة عن التكاليف البيئية إلى تكامل وتضافر جهود المهندسين والفنين والمحاسبين والإداريين والاقتصاديين.
- 3 – يجب الإفصاح عن التكاليف البيئية والأداء البيئي ضمن القوائم المالية وأن السنوات القادمة ستشهد تحول العديد من عناصر التكاليف البيئية من كونها تكاليف ذات قرارات ومصادر خارجية إلى تكاليف ذات قرارات ومصادر داخلية.
- 4 – إن مفهومي البيئة والتنمية لا يمكن فصلهما بل هما متكاملان ومرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة.

7.2.1 دراسة إبراهيم (2002) بعنوان "قياس تكلفة البيئة وأثرها على تكلفة المنتج في صناعة تكرير النفط"، هدفت إلى تقييم أثر التلوث البيئي تقييماً محاسبياً وتأكيد ضرورة احتساب للتكاليف البيئية على أساس أن التلوث البيئي يسبب نقصاً في الموارد البشرية أو المادية للمشروع ويؤثر على البيئة المحيطة. اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب "دراسة الحالة"، حيث تم اختيار شركة "مصفاة البترول الأردنية

المساهمة العامة " لتطبيق هذه الدراسة عليها، كونها تعد من الشركات الصناعية الرائدة في الأردن، ولأنها الشركة الوحيدة في الأردن التي تعمل في مجال تكرير البترول، وحصلت على الدراسة بياناتها المطلوبة من السجلات المحاسبية والدوائر الرئيسية الموجودة في الشركة، ومن خلال إجراء المقابلات الشخصية مع المدير المالي وبعض المحاسبين. وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أنه بعد تطبيق المنهج المقترن لقياس تكلفة تلوث البيئة – وبالتطبيق على شركة مصفاة البترول الأردنية – اتضح أن مجمل الربح لنفس الفترة المدروسة بعدأخذ تكلفة تلوث البيئة بعين الاعتبار قد انخفض، ويمثل هذا الانخفاض في قيمة تكلفة تلوث البيئة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إخضاع التكاليف الاجتماعية الخارجية لتلوث البيئة للقياس المحاسبي، واعتبارها من ضمن تكاليف الإنتاج حيث يمكن الوقوف على الآثار الاجتماعية لأي قرار إداري يؤثر على البيئة.

8.2.1 دراسة (A Pragmatic model for the development of accounting for the environment” A Research Note The British Accounting Review Christopher and Babington, 2002)

المحاسبة عن البيئة في إطار عرض التجربة الفرنسية في هذا المجال، وأوضحت أن المحاسبة عن البيئة هي نظام لإنتاج المعلومات عن الأداء البيئي للمنشأة تقييد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، وأن هذا النظام يعد استجابة مرضية لحاجة أصحاب المصلحة في الوحدة إلى معلومات ذات بعد بيئي من ناحية، وتجابواً مع آثار التشريعات على نشاط التنظيم من ناحية أخرى، كما أوضحت الدراسة أن كل منشأة فرنسية بها أكثر من 300 عامل تقوم بإعداد قائمة بيئية تقدم معلومات كمية غير

مالية، مثل كمية الملوثات المحققة ومعلومات مالية مثل تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا مكافحة التلوث أو الحد منه، وعرضت الدراسة نموذجاً للقائمة البيئية عن تلوث الماء، كما ورد عن الدراسة تقديم معلومات عن تحليل عناصر التلوث، المستوى الفعلى للتلوث في السنة الحالية والسابقة والأنشطة التي قامت بها في العامين الفائتين لمكافحة التلوث، وتحديد تكاليف التجاوب مع المطالب البيئية، إضافة إلى إعداد قوائم تضم بيانات ومعلومات عن الأنشطة وتأثيراتها البيئية.

9.2.1 دراسة الخولي، (2004) بعنوان " إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة " ، تهدف إلى التركيز على تقييم تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمتمثلة بإجراءات القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي، كما هدفت أيضاً إلى إلقاء الضوء على مدى وجود معوقات تمنع من تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية في الأردن، ومحاولة صياغة نموذج مقترن للقياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي بالنسبة لتكاليف البيئة في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1 – إن أغلب الإدارات المالية للشركات موضوع الدراسة لديها قناعة بأهمية تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية بشكل عام، إلا أنه تبين من جهة أخرى عدم تطبيق إجراءات المحاسبة البيئية الثلاثة (القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ) في الشركات موضوع الدراسة.

2 – وجود عوائق عديدة تمنع من تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية بشكل عام من وجهة نظر أفراد العينة، مثل قلة الوعي البيئي وعدم وجود معايير محاسبة أو قوانين تلزم المنشآت الصناعية بتحمل أو بالاعتراف بمسؤولياتها البيئية.

3 – قامت الدراسة بتطوير نموذج مقترن لاعتماده أسلوباً لإجراء المحاسبة البيئية، أهم ما تضمنه هو إيجاد حل مقترن لمشكلة قياس الأثر البيئي التي غالباً ما تعيق تطبيق المحاسبة البيئية، وذلك من خلال أسلوب قياس يتم من خلاله تحويل البيانات المتعلقة بالمنشآت الصناعية إلى بيانات كمية مقاسه بوحدات النقد، كما تضمن النموذج أسلوباً منطقياً للمعالجة المحاسبية لقيمة الأثر البيئي بعد أن تم قياسه وبما يتناسب مع المبادئ المحاسبية المتتبعة، يليه أسلوب مقترن للإفصاح عن البيانات المتعلقة بالتلوث البيئي في القوائم المالية للمنشآت.

وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إصدار قوانين تلزم المنشآت الصناعية بتحمل مسؤولياتها تجاه البيئة، وإصدار معيار محاسبي خاص بذلك، كما أوصت بضرورة قيام الشركات بتحمل مسؤولياتها تجاه البيئة حتى في ظل غياب قوانين أو معايير معنية ملزمة، كما أوصت الدراسة بضرورة استمرار إجراء الدراسات في هذا المجال.

10.2.1 دراسة المرزوقي، (2004) بعنوان " دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية " ، هدفت إلى التعرف على أهمية دراسة وتحليل التكاليف البيئية في ترشيد القرارات الإدارية في المنشآت السعودية لوجود علاقة تبادلية ما بين التكاليف البيئية وعملية اتخاذ القرارات في المنشآت، مما يتطلب تحليل التكاليف البيئية وتطبيق المقاييس البيئية والإدارية المناسبة لقياس هذه التكاليف استناداً إلى مبدأ التكلفة

والسبب لنشوء هذه التكلفة. مما يسهم في تحديد وتقدير قيمة الاستثمار وحجم التكاليف البيئية لتحديد أثر هذا الاستثمار على تحسين فعالية الأداء وبناء قرارات منطقية من خلال استخدام مؤشر العائد / التكلفة. كم تسهم عملية القياس البيئية في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما يرفع من كفاءة المنشأة فيما يتعلق بالنوادي الفنية. ولغرض الإفصاح عن الالتزامات البيئية لتقييم أداء المنشأة، ويؤدي التحديد الدقيق للتكاليف البيئية إلى مساعدة المنشأة في اتخاذ القرارات المناسبة وإعطاء صورة واضحة لمستخدمي المعلومات عن أنشطة المنشأة تجاه حماية البيئة. كما أشارت الدراسة بأن هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعملية القياس منها عملية تتبع التكاليف وإظهارها بنوداً صريحة في القوائم المالية للمنشأة. كما خلصت الدراسة إلى وجود قصور لدى العديد من المنشآت بمعالجة التكاليف البيئية وأخذها بالاعتبار عند اتخاذ القرارات، ويرجع ذلك للصور الحاصل لدى نظام المعلومات المحاسبي في معالجة بنود التكاليف المتعلقة بالأنشطة التي لها آثار بيئية.

11.2.1 دراسة الأهدل، (2005) بعنوان "دور التكاليف البيئة في تقويم الأداء البيئي للمنشآت الصناعية" ، التي هدفت إلى التعرف على مشكلة ضعف الاهتمام بالأداء البيئي في المنشآت الصناعية في الجمهورية اليمنية، وإبراز دور التكاليف البيئية في تقويم أداء المنشآت الصناعية اليمنية، وهدفت أيضاً للتعرف على مدى فعالية الأداء البيئي في المنشآت الصناعية اليمنية، وتحديد الصعوبات التي تعيق عمل الأداء البيئي في المنشآت الصناعية اليمنية، كذلك تحديد العوامل التي تساعد على رفع كفاءة الأداء البيئي في المنشآت الصناعية اليمنية ، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1 – إن نظام تقويم الأداء البيئي المتبعة حالياً في المنشآت الصناعية اليمنية لا يتناسب والمتغيرات البيئية الحديثة.
- 2 – إن المنشآت الصناعية اليمنية لا تطبق نظام المحاسبة البيئية، ولا يوجد لديها أي معايير للحد من التلوث البيئي والمحافظة على البيئة.
- 3 – هناك افتقار لدى المديرين بعدم قدرة نظام تقويم الأداء البيئي الحالي على توفير المعلومات المناسبة لترشيد اتخاذ القرارات.

(Auditing Environmental liabilities, Roussey, 2008) دراسة 12.2.1

أوضحت هذه الدراسة أنه ينشأ عن مكافحة التلوث البيئي التزامات وتكاليف بيئية يرتبط بها مشاكل محاسبية، ومن هذه المشاكل تقدير التزامات مكافحة التلوث وإجراءات المحاسبة عن التكاليف البيئية ومحددات تقدير خطر التلوث. وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية. وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1 – إن الالتزامات البيئية تنشأ عن عدم الالتزام بالتشريع البيئي وتدمير البيئة واتخاذ خطوات نحو إزالة التلوث الفعلي.
- 2 – إن هناك صعوبة في توجيه المنشآت المسئولة والمساهمة في التلوث إلى الالتزام بالتشريعات والمعايير البيئية حيث صدرت العديد من المعايير والتشريعات بهذا الصدد.
- 3 – هناك عدم وعي من قبل بعض المنشآت والعاملين بهذه التشريعات والمعايير وأن هناك صعوبة في تقدير هذه الالتزامات وتوجد حاجة لاستشارة خبراء البيئة بشأن تكاليف

إزالة التلوث حتى يمكن توجيهها محاسبياً كمصروف أو كنفقة رأسمالية، وأن هذه المشاكل والمعوقات المتعلقة بالقياس المحاسبي للتكاليف والالتزامات البيئية فتحت آفاقاً جديدة لمهنة المحاسبة.

13.2.1 دراسة الدوسرى (2011م) بعنوان "أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، هدفت إلى التعرف على أهمية محاسبة عن التكاليف البيئية في تحسين جوده المعلومات المحاسبية وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1 . اتفقت عينة الدراسة على وجود اثر لقرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بالتكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- 2 . اتفقت عينة الدراسة على وجود اثر للالتزام الإداري العلني بالمعايير البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- 3 . اتفقت عينة الدراسة على وجود اثر لإجراءات تبويب التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- 4 . اتفقت عينة الدراسة على وجود اثر للمعوقات التي تحول دون تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

14.2.1 دراسة الفضلى وأخرون (2016) بعنوان "معوقات تطبيق المحاسبة البيئية"، هدفت إلى معرفة معوقات تطبيق المحاسبة البيئية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا وكان من أهم النتائج الدراسة ما يلي :

- يوجد تراوح بين الشركات فيما يخص قدرتها على تحديد مسؤولياتها البيئية التي يتعين على الشركة الوفاء بها والمتمثلة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وضع وتنفيذ الضوابط الازمة لمنع التلوث أو الحد منه في ضوء المسموح به دولياً، وإعادة تدوير المخلفات والتخلص من النفايات .
 - بالرغم من قدرة الشركات في تحديد مسؤوليتها، إلا أنه يوجد ضعف في الكوادر المحاسبية القادره على الاعتراف والقياس المحاسبي للتکاليف البيئية، يوجد لدى الشركات صعوبة في حصر تكاليفها البيئية، وأيضاً هناك صعوبة في الفصل بين التکاليف البيئية والاقتصادية، وذلك بسبب عدم وجود دليل محاسبي يتضمن حسابات خاصة بالتكاليف البيئية، وعدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية خاصة بالأنشطة البيئية، وعدم قدرة هذه الشركات بتصميم نظم للرقابة الداخلية الفاعلة على الأنشطة البيئية .
 - الشركات غير قادرة عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية في تقاريرها المالية .
 - عدم الدرأة بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تنظم المحاسبة البيئية وكذلك عدم وجود معايير محلية خاصة بالمحاسبة عن الأنشطة البيئية، عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بالإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية، وعدم اهتمام الإدارات بالمحاسبة عن الأنشطة البيئية تعد من أهم معوقات تطبيق المحاسبة عن الأنشطة البيئية .
- 15.2.1 دراسة الفاخري وأخرون (2016) بعنوان "أثر القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء في المؤسسات الليبية" ، هدفت إلى معرفة**

أثر القياس المحاسبي للتکاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء

البيئي من خلال دراسة استطلاعية لوجه نظر الأكاديميين في ليبيا وكان من أهم

النتائج الدراسة ما يلي:

– الإفصاح المحاسبي عن التکاليف البيئية في التقارير المالية يساهم في تحسين سمعة

المؤسسات وزيادة حصتها السوقية وتحقيق الميزة التنافسية لها .

– تحقيق الإفصاح المحاسبي للتکاليف البيئية في التقارير المالية للمؤسسات يساهم بشكل

فعال في ترشيد القرارات .

3.1 مشكلة الدراسة:

يخلق التلوث البيئي الناتج عن عمليات الشركات والمصانع إلى ظهور التزامات مالية

كبيرة تقع على عاتق الشركات والمصانع؛ لذلك أصبحت المحاسبة عن التکاليف البيئية أمراً

ضروريًا على اعتبار إن محاسبة التکاليف تكتفي بحصر وحساب عناصر التکاليف المرتبطة

بالشركة دون الأخذ في الاعتبار التکاليف البيئية مما يؤدي إلى إظهار إرباح غير حقيقة،

وبالتالي ستكون نتائج أعمال الشركة في القوائم المالية غير حقيقة، وهذا يضعف الثقة في

المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدميها، وبما إن تحقيق الشركة لأهدافها يتطلب استفاده جزء

من البيئة المحيطة أو ما يطلق عليه "الإضرار البيئي" ، فان تبوييب عناصر تکاليف الإنتاج

الصناعية من مواد خام وعمالة وغيرها، لم يعد معبراً عن حقيقة قيمة عوامل الإنتاج المستنفدة

فعلاً في الإنتاج، ويرجع ذلك إلى أن البيئة أصبحت أحد العوامل الدالة في الإنتاج ومن هنا

ظهرت الحاجة إلى قياس تكلفه استخدام البيئة في الإنتاج لتحسين جودة المعلومات المحاسبية

لمستخدمي هذه المعلومات (المرزوقي، 2004).

إن عدم تصنيف حسابات التكاليف البيئية في حسابات مستقلة سيؤدي إلى احتمال تشوّه هيكل التكاليف وخصوصاً تكاليف الإنتاج، وكذلك عدم تحمّيل وحدة المنتج بنصيبيها من التكاليف البيئية التي تسبّب فيها، وعدم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، بالإضافة إلى احتمال إظهار الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية في صورة أسوأ من التي لا تقوم بذلك المسؤولية، وكذلك عدم إدراج الحسابات المتعلقة بذلك التكاليف ضمن النظم المحاسبية عند تصميمها مما يؤثّر على كفاءة وفاعليّة تلك النظم، كما إن استخدام الأساليب التقليدية لنظم محاسبة التكاليف يؤدّي إلى إنتاج معلومات محاسبية غير ملائمة لعملية ترشيد القرارات.

وتعتبر المشاكل البيئية ذات تأثيراً مباشراً على التنمية، خصوصاً في ظل اتساع القطاع الصناعي والتطور التكنولوجي، حيث تشير دراسة المرزوقي (2004) إلى وجود علاقة ما بين التنمية الاقتصادية والبيئية، وأن للمحاسبة دوراً في هذه التنمية من خلال المعلومات المحاسبية الالزمة التي يوفرها النظام المحاسبي الذي اخذ مساراً وبعداً جديداً وهو بعد البيئي، مما يستدعي إدراج هذه التكاليف في القوائم المالية، بحيث تفيid الإدارة والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم وإعطاء صوره واضحة تعكس الواقع الحقيقي لهذه التكاليف، تحسيناً لجودة المعلومات المحاسبية، كما أشارت دراسة الكيلاني (1990) إلى أن أحد أهم العوائق أمام نجاح خطط التنمية في الدول النامية هو عدم وفرة المعلومات المحاسبية أو عدم صحة القدر المتوفر منها وهذا ما يسمى بضعف المعلومات المحاسبية والذي قد يكون له أثراً عكسيّاً وسلبيّاً على خطط التنمية.

ونظراً إلى أهمية وضرورة تفهم الشركات المختلفة واعترافها بمسؤولياتها تجاه المجتمع، فإنه من الضروري الأخذ في الاعتبار أثر المشاكل البيئية على مهنة المحاسبة باعتبارها أدلة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات بمعلومات التكاليف

المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء الشركات، بحيث يصبح تقييم أداء تلك الشركات يضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية، وبالتالي فإن إغفال الشركات في معالجة بيانات التكاليف البيئية، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مضللة ويوثر سلباً على القرارات الاستثمارية وسياسات التسعير (عدربيه، 2000).

تأسيساً على ما سبق يمكن صياغة سؤالين للبحث كما يلي:

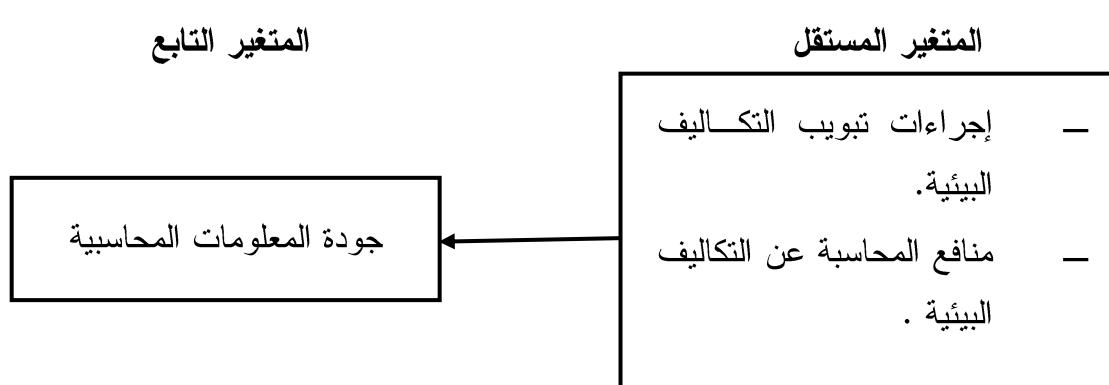
- ما مدى وعي متخذي القرار بأهمية محاسبة التكاليف البيئية ؟
- ما أثر المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية؟

4.1 نموذج الدراسة :

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة في التعرف على ما إذا كانت هناك أثار ذات دلالة إحصائية في النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فقد قام الباحث بتصميم نموذج الدراسة . والشكل (1 - 1) يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات .

الشكل (1 - 1)

يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع



المصدر: الدوسرى بتصرف (2011م)

5.1 فرضيات الدراسة:

لعرض الإجابة على سؤال الدراسة تم صياغة فرضيتين رئيسيتين :

الفرضية الرئيسية الأولى: —

ليس هناك وعي لمتخذى قرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئة .

الفرضية الرئيسية الثانية: —

لا تؤثر المحاسبة عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في

الشركات النفطية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضيات تم اشتقاق فرضيتان فرعية كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: —

لا تؤثر إجراءات تبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية في تحسين جودة

المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية: —

لا تؤثر منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية في تحسين

جودة المعلومات المحاسبية.

6.1 أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- 1 – معرفة مدى وعي متذبذبي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية .
- 2 – توضيح الدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ذلك باستطلاع آراء العاملين في الإدارة المالية والأقسام التابعة لها في الشركات النفطية الليبية .

7.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

- أهمية القطاع النفطي الذي يعتبر اهم مصادر التمويل في الدولة الليبية .
- تكتسب الدراسة أهميتها في كونها ستعالج علمياً موضوعاً يتعلق بمحاسبة التكاليف البيئية وأهميتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- أنها تلبي حاجة الشركات النفطية في البيئة الليبية لزيادة الوعي البيئي من خلال التعرف على انعكاس المحاسبة عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

8.1 منهجية الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة تبنت المنهج الاستقرائي الاستباطي واتبع الخطوات التالية :

- 1 – مراجعة ادبيات الدراسة وذلك من خلال استقراء الموضوع والدراسات التي لها علاقة بالدراسة محل البحث .

- 2 - تكوين الاطار النظري ومن ثم تحديد متغيرات الدراسة .
- 3 - استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الازمة وتصنيفها وتبويتها وصياغة النتائج .

9.1 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية وبالغ عددها (11) شركة، والملحق (1) يوضح أسماء الشركات المشاركة في الدراسة، وقد تم اختيار عينة من هذه الشركات واستهدفت العينة مدراء الإدارات المالية ورؤساء الأقسام المالية والعاملين في الأقسام المالية .

10.1 حدود ونطاق الدراسة :

نقتصر هذه الدراسة على معرفة أثر المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية، وبالتالي فإن طريقة احتساب هذه التكاليف وطرق تحويلها لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة.

11.1 تقسيمات الدراسة:

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة فإن هذه الدراسة تقع في أربعة فصول، حيث خصص الفصل الأول لعرض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والمنهجية المتبعة للوصول إلى الأهداف المحددة، في حين تم تخصيص الفصل الثاني لتغطية الجانب النظري لموضوع الدراسة، على أن يكون الفصل الثالث يهتم بالدراسة العملية والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة، وأخيراً وليس آخرأ خُصص الفصل الرابع لأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

1.2 مقدمة :

تعد ظاهرة التلوث البيئي من الظواهر التي لاقت اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل التقدم الصناعي الذي يشهده عالمنا المعاصر، لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة، ولا يمكن الاستمرار بالتنمية بالشكل السائد التي لا تأخذ الاعتبارات البيئية بالحسبان، وبالتالي لابد من التوافق بين التنمية والبيئة، وقد طالبت الكثير من منظمات حماية البيئة حول العالم بضرورة إلزام المنشآت الصناعية بالتخليص من نفايتها بطريقة علمية لا تهدد الحياة، وذلك كوسيلة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، والمقصود بها حماية البيئة للأجيال القادمة، إلا إن عملية التخلص هذه أصبحت أكثر عبئاً على هذه الشركات، إذ تتطلب عمليات التخلص الكثير من التكاليف الإضافية، وأمام الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات الحكومية وأفراد المجتمع لتحميل المسؤولية تجاه البيئة اتضح إن المنافع الناتجة من مزاولة الشركات النفطية لنشاطها لا تمثل منفعة حقيقية إذا لم يؤخذ في الاعتبار عناصر التكاليف البيئية عند تحديد وتقدير النشاط، مما يستلزم تحمل التكاليف والأعباء البيئية على تكلفة الإنتاج، وأن المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لأغراض البيئة (فراج، 2009، ص 183).

بناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء رئيسية هي كالتالي :

الجزء الأول : الصناعة النفطية وأثرها على البيئة . —

الجزء الثاني : ماهية المحاسبة البيئية . —

الجزء الثالث : طبيعة ومكونات التكاليف البيئية . —

الجزء الرابع : جودة المعلومات المحاسبية . —

2.2 الصناعة النفطية وأثرها على البيئة

1.2.2 مقدمة :

تتعرض البيئة إلى مشاكل عده تنشأ من مصادر مختلفة، ويقف التلوث البيئي في مقدمتها، ما جعله موضوع العديد من الدراسات والبحوث الهادفة إلى محاولة الوقاية والحد منه أو التقليل من إثارة، ورغم اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إليه، إلا إن جميعها يمثل وجهات نظر لمختلف حقول المعرفة العلمية والتي تتفق على انه يعد اكبر المشاكل البيئية نظراً لعمق تأثيره علي البيئة (حنان، 2014م) .

2.2.2 علاقة الصناعة النفطية بالتلوث :

للصناعة دور هام في التنمية الاقتصادية، حيث أظهرت وجود علاقة طردية قوية بين الصناعة في دولة ما ومرحلة النطورة الاقتصادية التي توصلت إليها، وكما هو معروف فإن دور الصناعة تؤثر على المواد الطبيعية حيث تفقدتها اتزانها بسبب التلوث الناتج عنها وعليه فان للبيئة الطبيعية طاقة محدودة على استيعاب هذه الملوثات التي تتلقاها من العملية الإنتاجية والاستهلاكية وتحليلها إلى عناصرها الأساسية ثم تحويلها بعد ذلك إلى أشكال غير ضاره أو نافعة، فالبيئة لا تستطيع أن تحل كل الملوثات التي تتلقاها بل أنها لا تستطيع إن تحل أي نوع منها تحليلًا كاملاً وإذا زادت كمية الملوثات عن القدرة الاستيعابية للبيئة فإنها تحول إلى طاقة كامنة من السوم، وهنا تتعكس الآية فبدلاً من إن تتدفق المواد إلى البيئة كمستو布 للملوثات ومحول لها موارد نافعة تحدث تدفقات سلبية تودي إلى انخفاض حجم الموارد المتاحة بالفعل (إبراهيم، 1998م).

3.2.2 التلوث البيئي الناتج من كل مرحلة من مراحل الصناعة النفطية :

يرى (الدبوس، 2004م) إن النفط كغيره من المصادر إمداد الطاقة يسبب التلوث في إثناء مراحل إنتاجه وتوزيعه وبالتالي فإن عملية استكشاف وحفر وإنتاج وتكرير ونقل النفط جميعاً تسبب تلوث للبيئة وهذه الآثار ملخصة في الجدول التالي رقم (2 – 1) .

جدول رقم (1 – 2)
جدول يوضح ملخص تأثير الصناعات النفطية على البيئة

النطاق	المياه	الهواء	الأرض
الاستكشاف والحرف	إحماء ناشي عن أنشطة الحفر والنفايات	انبعاثات ضئيلة من الحفر والأجهزة المصاحبة للحفر	إثارة الأرض للقيام بعمليات التقيب وبناء وحدات تداول إدارة النفايات والتآكل
الإنتاج	تصريف مياه ملوثة بالأملاح والنفط	انبعاثات ضئيلة من الحفر والأجهزة المصاحبة للحفر	تحتاج للمزيد من الأرض لتداول النفايات المتولدة وتخزينها وإدارتها لمرافق الإنتاج ويودي إلى تآكل متزايد
التكرير والتصنيع	كميات كبيرة من المياه تحتوي على مادة عضوية، وزيت، وشحم، وفيونول، وأمونيا، ومواد صلبة معلقة، وكروم، ورصاص، وزنك	انبعاثات متوسط لأكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت وهيدروكربونات وجيماں وتولوين وبروبيلين وميثيل وإيثيل كيتون	تحتاج لمساحات من الأرض للمعالجة وتداول إدارة النفايات
النقل والتوزيع	انسكاب وانسياب	انفجار وأبخرة	تسريب وانسكاب من خطوط الأنابيب أو الشاحنات

المصدر : الدبوس، 2004م، ص 15 .

3.2 ماهية المحاسبة البيئية

1.3.2 مفهوم المحاسبة البيئية :

عرفت الوكالة الأمريكية لحماية البيئة المحاسبة البيئية من ثلاثة أوجه :

- أ – المحاسبة البيئية من الوجهة الاقتصادية :** ويتم خلال هذه المرحلة قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، غالباً ما تعكس هذه المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع .
- ب – المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية :** ويتم خلال هذه المرحلة إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للأثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم.
- ج – المحاسبة البيئية من الوجهة الإدارية :** ويتم في هذه المرحلة تحديد وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية لغرض مساعدة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة كقرارات تسعير المنتجات والاستمرار في إنتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الإدارية . (ناصر، 2012، ص 69) .

وكما عرفتها البهيتى (2004) بأنها هي الطريقة المحاسبية التي تمكن من إدخال بيانات التكاليف البيئية ضمن إجراءات محاسبة التكاليف المستخدمة في الشركة حالياً والتي تسهل التعرف على التكاليف البيئية المستترة وتخصيصها بطريقة صحيحة للمنتجات أو العمليات الإنتاجية .

كما يعد الاهتمام بتحديد وقياس التكاليف البيئية ظاهرة حديثة نسبياً، حيث يشير التتبع التاريخي إلى إن المنشآت لم تكن تهتم بظاهرة التلوث البيئي وانبعاث الأدخنة التي كانت تلوث الهواء، أو بتصريف المخلفات في الأنهر، مما يهدد سلامة الكائنات الحية التي تعيش على ضفاف الأنهر، ويرجع هذا الإهمال إلى الشعور السائد لدى المجتمعات بأنهم تملّكوا موارد طبيعية هائلة لا تنضب، وبالتالي لا توجد مشكلة مع وجود أراضٍ غير مستغلة بسبب التلوث البيئي، كما إن التكاليف الازمة لهذا التلوث لا تقع إداراة المنشأة بالقيام بأنشطة الإزالة، وتدرّجياً بدأ الاهتمام يتزايد بضرورة العيش في بيئه نظيفة آمنة حيث كان الاعتقاد السائد إن المجتمع فقط هو المسئول عن سلامة البيئة لكن مع ظهور التشريعات البيئية بدأ الاهتمام يتوجه نحو المنشآت التي تمارس أنشطة ملوثة للبيئة مما أدى إلى تزايد الاهتمام بأساليب حماية البيئة ومحاولة قياس وإدارة تكاليف الحفاظ على البيئة وفي ظل الكوارث البيئية المتواتلة وتعاظم تأثير القوانين البيئية بدأ التركيز على استبطاط أساليب لقياس وإدارة التكاليف البيئية خصوصاً مع ظهور مواصفات جديدة للجودة والتي تسمى بالأيزو (ISO 14000)، والتي تتطلب أن تمارس المنشآت أنشطة صديقة للبيئة في مختلف المراحل الإنتاجية والتسويقية وبناء عدد من المنشآت الدولية الراغبة في تطبيق متطلبات الجودة تم إصدار معايير (ISO 14000) المنبثقة عن المنظمة العالمية للمواصفات القياسية منه .

- المعيار رقم (ISO 14001) يتناول ضرورة وضع نظام للإدارة البيئية .
- المعيار رقم (ISO14004) يتناول مواصفات وإرشادات لمبادئ نظم الإدارة البيئية .
- المعيار رقم (ISO14020) يتناول العلامة البيئية وهي تمثل العلامة التجارية ولكن فيما يتعلق بالبيئة .

- المعيار رقم (ISO 14040) يتناول تقدير دورة حياة المنتج البيئية من حيث المبادئ وإطار العمل والتقييم والشكل المستندي لبيانات تقدير دورة الحياة للمنتج .
- المعيار رقم (ISO 14060) يعرض إرشادات لتضمين الجوانب البيئية في مواصفات المنتج نفسه . (السيد، 2008)

2.3.2 مراحل تطور المحاسبة البيئية :

- مررت المحاسبة البيئية بأربع مراحل كما أشار إليه Mathews كالتالي :
- المرحلة الأولى : مرحلة السبعينيات وكانت دراسات وصفية باستخدام النماذج المعيارية .
 - المرحلة الثانية : مرحلة الثمانينيات وكانت مناقشات حول دور المحاسبة في الإفصاح عن المعلومات عن الأنشطة البيئية .
 - المرحلة الثالثة : مرحلة من 1990 – 1995 وقد شهدت نضوجاً في المحاسبة البيئية وبدأ الإفصاح البيئي وانطلاق عملية المراجعة البيئية .
 - المرحلة الرابعة : المرحلة الأخيرة بعد منتصف التسعينيات وفيها النظر إلى المحاسبة البيئية كقياس للأداء البيئي بما يفوق المعايير التنظيمية . (السبوع، 1996) .

3.3.2 أهداف المحاسبة البيئية :

إن تطبيق المحاسبة البيئية لا يعد هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف هي على النحو التالي : (لطفي، 2005)

- إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية، التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي إلى متابعة المؤسسة لتطوير هذه النفقات من فترة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة، التي من شأنها أن تتحقق فعاليتها .
- إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام المؤسسات بتطبيق القوانين والتشريعات .
- توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات لضمان الاستمرارية، خاصة في ظل ان هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتوفير بيئة نظيفة وخالية من التلوث، أصبح ضماناً لاستمرار ونجاح المؤسسات اقتصادياً .
- إظهار المنافع والفوائد البيئية التي خصصتها المؤسسة لكل فترة مالية، وقد تتضمن المساحات الخضراء المضافة خلال الفترة أو التخفيض في خسائر وإضرار عناصر التلوث البيئي، تخفيض تكلفة العلاج الطبي، أو زيادة إيرادات وإرباح المؤسسة من تطبيق نظام الإدارة البيئية .

4.3.2 أهمية المحاسبة البيئية :

- للمحاسبة البيئية أهمية في مساعدة الوحدات الاقتصادية تتمثل فيما يلي : (الخافف، مساعدة المديرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها تخفيض التكاليف والأعباء البيئية . توسيع نطاق عملية القيمة وتحليل الاستثمار الذي يشمل الآثار البيئية المحتملة . التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية والأداء والعمليات والمنتجات وتسعيها بدقة .

- المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للوحدة ككل .
- كون المحاسبة علمًا اجتماعياً فان ذلك يفرض عليها ضرورة التفاعل مع مشكلة تلوث البيئة ونفاد مواردها لأن تأخيرها سيؤدي لتأخر هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى مثل علم الاقتصاد والإدارة .
- تستمد المحاسبة وجودها من اعتراف المجتمع بنتائجها من خلال وظيفتي القياس والتوصيل للمعلومات المالية والاقتصادية للمجتمع واستمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة مما يستلزم تلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات المالية .
- إن تجاهل قياس التكاليف البيئية الناتجة عن تلوث البيئي من شأنه إن يضلل العديد من مؤشرات قياس الأداء ويضخم النتائج .
- لعرض ترشيد القرارات الإدارية وضمان دقة المعلومات المحاسبية التي على أساسها يتم صنع القرارات الإدارية من خلال المساعدة على المفاضلة بين البداول الإدارية وعند المفاضلة بين الالتزام وعدم الالتزام بالبرامج البيئية .

5.3.2 مستويات تطبيق المحاسبة البيئية

تطبق المحاسبة البيئية على ثلاثة مستويات : (الدوسري، 2011) .

المستوى الأول : المحاسبة البيئية على المستوى الوطني :

يتم التركيز في هذا المستوى على قياس التنمية المستدامة، إذ إن تفاقم المشكلات البيئية أدى إلى وجود حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ومعدلات النمو والتقدير

الاقتصادي، مثل مفهوم قياس التنمية البشرية والحفاظ على مصادر رأس المال البشري والمادي والطبيعي، باعتباره ضمان استمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية .

المستوى الثاني : المحاسبة البيئية على المستوى القطاعي :

يتم التركيز في هذا المستوى على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بناء على مدى مراعاة هذه القطاعات للجوانب والاعتبارات البيئية، وخاصة تلك القطاعات التي تعمل على استنزاف الموارد البيئية .

المستوى الثالث : المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة :

يتم التركيز في هذا المستوى على الأطراف الخارجية والداخلية التي تهتم بمؤشرات قياس الأداء البيئي للمؤسسة، وتمثل هذه الجهات بالمقرضين والمستثمرين وإدارة المؤسسة، إذ إن الربح لم يعد مؤشرا على جودة الأداء بل أصبح لزاماً على المؤسسات تطوير الأنظمة المحاسبية المعول بها لتصبح قادرة على التعامل مع القضايا البيئية .

4.2 طبيعة ومكونات التكاليف البيئية :

1.4.2 مقدمة :

في ظل التقدم الذي يشهده العالم، ظهرت مشكلة التلوث البيئي وهي ظاهره موجودة منذ القدم وهي ظاهره ليست جديدة بل موجود منذ القدم إلا إن الاهتمام بها يعتبر حديث، ذلك بعد ظهور القوانين والتشريعات بدا الاهتمام يتوجه نحو الشركات الصناعية، التي تمارس أنشطة ملوثة للبيئة وبدأت منظمات حماية البيئة تطالب بضرورة المحافظة علي البيئة للأجيال القادمة عن طريق التخلص من نفايتها بطريقة علمية لا تهدد الحياة وحيث انه لا يمكن حماية البيئة وتنميتها بدون تكاليف لذلك ظهر دور المحاسبة لقياس التكاليف البيئية الناجمة عن التلوث بصيغة نقدية.

2.4.2 مفهوم التكاليف البيئية :

ترزيد الاتجاه نحو اهتمام المنظمات بكافة أنواعها بالتكاليف البيئية ، وتحديد ماهيتها ، وقياسها وإدارتها والمحاسبة عنها بشكل منفصل عن التكاليف الأخرى ، بالإضافة إلى اعتبار معظم المنشآت إن تكاليف تجنب التلوث هي في حد ذاتها استثمارات صحيحة لحماية أصحاب المصالح وذلك نظراً للنمو المتزايد للتكاليف البيئية في الآونة الأخيرة (حافظ، 2009) .

هذا وقد عرفت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة التكاليف البيئية ، بأنها التأثيرات النقدية وغير النقدية التي تحدثها المنشأة أو المنظمة نتيجة أنشطة تؤثر على جودة البيئة ، وتتضمن هذه التكاليف كلًا من التكاليف التقليدية ، والتكاليف المستترة (غير الظاهرة) ، والتكاليف الملحوظة بدرجة أقل (شريف، 2009م).

في حين عرف (عيسى، 1999) التكاليف البيئية بأنها عناصر التكاليف المرتبطة برقابة وتحديد ومنع وتصحيح الأخطاء الناتجة عن تصرفات وقرارات لها آثار عكسية محتملة على حياة الإنسان والحيوان والنبات وذلك يشمل العوامل الملوثة للماء والهواء والتربة .

3.4.2 أهمية التكاليف البيئية :

اكتسبت التكاليف البيئية أهميتها من عدة عوامل فقد حدد (بدوي 2000) تلك الأهمية في النقاط التالية :

- المفاضلة بين الأساليب البديلة بالنسبة للشركة حيث أن توفر القياس الكمي أو النقدي لهذه التكاليف يساعد على إجراء المقارنة بين البديل المتاحة لاختيار البديل الأقل تكلفة.
- توفير المعلومات اللازمة لخطيط الإنفاق في مجال حماية البيئة، سواء عن طريق إعداد الموازنات التخطيطية والمعايير مما يسهم بدوره في إحكام الرقابة على هذه العناصر .
- تؤثر في دراسة جدوى برامج التحكم في التلوث، حيث يتم المقارنة تكاليف برامج التحكم في التأثيرات البيئية بالمنافع المحققة من هذه البرامج .
- توفير المعلومات اللازمة لمقابلة احتياجات المحاسبة الضريبية، حيث يمكن للسلطات الضريبية إن تصنع إعفاءات معينة، للمؤسسات التي تقوم بدورها في حماية البيئة، فضلا عن السماح لها بالحصول على وفرات اقتصادية .
- تساهم في تحقيق مزايا تخفيض الطاقة وتحسين البيئة المحيطة، سواء إذا كانت داخل المؤسسات أو خارجها .

- رقابة وتخفيض تكاليف الأداء البيئي، مما يخفض من التكاليف الكلية للمؤسسات، ويساعد في ترشيد الإدارة عند وضع السياسات واتخاذ القرارات، وبالتالي تحسين سمعة المؤسسات وقيمتها في السوق .
- زيادة كفاءة استخدام عناصر مدخلات النشاط واختيار مدخلات التشغيل، التي تحسن مستوى الأداء البيئي .

4.4.2 أسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية :

لقد ازداد الاهتمام بتحديد وقياس التكاليف البيئية نتيجة للضغط المتزايد على الشركات الصناعية في الدول المسببة للتلوث وقد تزايدت التكاليف البيئية في الآونة الأخيرة بسبب الوجود الفعلى للمنظمات والهيئات التي تطالب بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة لحماية البيئة بشكل عام وحماية أصحاب المصلحة كالمستثمرين ومختلف المتعاملين مع الشركة بشكل خاص، ونظرأً لتزايد الوعي والاهتمام بالتكاليف البيئية تعدد وتنوعت التكاليف البيئية في الشركات التي تسبب التلوث أو التي تأثر على البيئة تبعاً للنشاط الذي تمارسه، حيث تؤثر القوانين والتشريعات البيئية على التكاليف وذلك بفرض قيود إضافية في تقنية التصنيع لبعض الشركات (الدوسري، 2011م) .

- برى عبدالسيد وآخرون (2009) بأن هناك عدة عوامل أسهمت في زيادة الاهتمام بالمحاسبة البيئية منها :
- تغير الاتجاه السائد نحو وجهة النظر التي تقتضى بضرورة تحمل المؤسسة تكاليف المحافظة على البيئة بعد أن كانت تعالج كونها تكاليف اجتماعية لا تتحملها الوحدة، وبالتالي تتم معالجة هذه البيانات من خلال وظيفة المحاسبة .

- ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية بالأنشطة البيئية، مما يؤدي إلى إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية، إضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية .
- الإسهام في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي، والذي يفيد في الحصول على مؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للمؤسسات .

5.4.2 أسباب حدوث التكاليف البيئية :

يشير (سالم، 2008) إلى أن هناك عدة أسباب هامة لحدوث التكاليف البيئية مقسمة كالتالي :

1 – أسباب قانونية :
هي تلك الأسباب المتعلقة بالقوانين البيئية التي أصبحت مفروضة على الشركات وكذلك التعليمات الحكومية التي تقضى بفرض اشتراطات خاصة واجبة الاتباع لحماية البيئة وقد أصبح الالتزام بتلك القوانين والتعليمات يؤدي إلى تحقيق التكاليف البيئية .

2 – أسباب اجتماعية وثقافية :
وهي تلك الأسباب التي تتعلق بتوقعات المجتمع تجاه شركات ومؤسسات الأعمال، حيث تستشعر الدول والمجتمعات بأهمية الحفاظ على البيئة، وبالتالي فان الشركات التي تعمل بأسلوب صديق للبيئة عليها أن تحمل تكاليف بيئية لزيادة شهرتها كشركات صديقة للبيئة .

3 – أسباب خاصة بالمستهلك :

وهي تلك الأسباب التي تتعلق برغبته في شراء منتجات غير ضارة بالبيئة .

4 . اسباب ظهور المستثمر الأخلاقي

هو مشروع استثماري يضع فيه المستثمر أمواله شرط أن يكون المشروع يهدف لخدمة المجتمع ولا يضره ضرر مباشر أو غير مباشر، فيهتم بالبيئة و الصحة و المجتمع و الثقافة ولا يمسهم بضرر و تكون دوافعه أخلاقية و معاملاته تحكمها الأخلاق و يشعر العامل فيها أنه غير مستنف أو يُعامل معاملة السادة للعبيد بل يأخذ أجر عمله و أن الشركة التي يعمل بها تساعده على أن يكون مواطنا صالحاً و تبنيه نفسياً و عقلياً و اجتماعياً، فهذا المستثمر يحمل هموم مجتمعه و يسعى لإصلاحها من خلال مشروع كسيبي أيضاً أي أن الطرفين فائزين المستثمر من ناحية و العامل و المجتمع من ناحية أخرى فمن حق العامل الصعود و النمو مع نمو شركة.

6.4.2 أنواع التكاليف البيئية :

تتمثل التكاليف البيئية في التكاليف الناجمة عن سوء أو انخفاض في الجودة البيئية القائمة فعلاً، أو المحتمل حدوثه وعلى ذلك يمكن تقسيم التكاليف البيئية إلى ما يأتي (المطيري، 2010) :

1 – تكاليف ترتبط بالأنشطة أو البرامج أو العمليات البيئية أو ذات الحساسية البيئية، التي تضطلع بها المنظمة، بهدف تحقيق الأهداف والأغراض البيئية المحددة في ضوء السياسة البيئية للمنظمة، والتي تمكن مدى إدراك المنظمة لمسؤوليتها تجاه البيئة.

2 – تكاليف الأنشطة أو البرامج أو العمليات البيئية أو ذات الحساسية البيئية، التي تتضطلع بها المنظمة سواءً على نحو إلزامي (بموجب قوانين أو ضوابط تحتم القيام بذلك الأنشطة أو البرامج أو العمليات)، أو اختياري (بدون متطلبات أو ضوابط رسمية تحتم القيام بذلك) .

والتكاليف البيئية على مستوى المنظمة ومن منظور المنظمة ذاتها تتكون من العناصر الأساسية التالية :

أ – تكاليف الالتزام:

وتتمثل في تكاليف الأنشطة أو البرامج أو العمليات البيئية أو ذات الحساسية البيئية التي تتلزم وتتضرع بها المنظمة سواءً كان الالتزام حتمياً أو تطوعياً (اختيارياً) لتحقيق الأهداف والأغراض الموضوعة في ضوء السياسة البيئية للمنظمة.

ب – تكاليف التحقق من الالتزام (تكاليف التقييم):

وتتمثل في التكاليف التي تتحملها المنظمة للتحقق من الالتزام بالبرامج والسياسات والقوانين البيئية، وعدم تعارض الأهداف والأغراض والمنتجات والبرامج والسياسات مع الأهداف والأغراض البيئية الموضوعة في ظل السياسة البيئية للمنظمة، وتحتمل أساساً في تكاليف المراجعة البيئية أو أتعاب المراجع البيئي.

ج – تكاليف عدم الالتزام أو الفشل في الالتزام:

وتتمثل في التكاليف أو الأعباء أو الخسائر التي تتحملها المنظمة، نتيجة عدم التزام المنظمة أو بعض النظم الفرعية بها أو فشلها في الالتزام بالمتطلبات أو الضوابط البيئية، سواءً

تمثل ذلك التحمل في صورة تكاليف علاجية أو في صورة تعويضات نتيجة لعدم الالتزام أو الفشل في الالتزام، خاصة وأن ذلك ينعكس على سمعة المنظمة وعدم تحقيقها للميزة التنافسية المبنية على أساس التكاليف البيئية الأقل والتفرد البيئي.

د – تكلفة الفرصة البديلة:

وتمثل هذه التكلفة في قيمة المكاسب الضائعة على المنظمة، نظراً لعدم التزامها، أو فشلها في الالتزام، بالمتطلبات أو الضوابط البيئية، خاصة وأن ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق المنظمة للميزة التنافسية على أساس التفرد البيئي، والتكلفة البيئية الأقل، وبالتالي ينعكس ذلك على سمعة المنظمة .

7.4.2 تبويب التكاليف البيئية :

قامت الوكالة الأمريكية لحماية البيئة (USEPA) United States Environmental

protection Agency ، بعرض تبويب التكاليف طبقاً لسهولة أو صعوبة قياسها كما يلي :

1 – تكاليف تقليدية :

وهي تلك التكاليف التي تتضمن المواد والعمالة والتكاليف الأخرى التي عادةً يمكن تخصيصها على المنتج أو العملية بسهولة سواء كانت تلك التكاليف تمثل بيئية أو غيرها .

2 – تكاليف مستترة :

وهي تتمثل في تلك التكاليف التي تتفقها المنظمة و تستفيد منها، ولكن لا يمكن تخصيصها على المنتج أو العملية المسئولة عنها، مثل مرتبات المشرفين، أو تكاليف برامج تدريب الأمن والسلامة.

3 – التكاليف المحتملة :

وتمثل في المسؤولية المحتملة على الشركة والتي تتوقف على وقوع حدث في المستقبل، مثل التكلفة المحتملة للعناية بصحة وسلامة العاملين المتعلقة بالخلص من الباقيا
الخطرة .

4 – تكاليف ظهور الشركة أمام المجتمع وعلاقتها به :

وهي تمثل تكاليف أو المنافع المرتبطة بالإدراك الموضوعي لأصحاب المصالح
بالشركة، مثل مقاومة المجتمع لتوسيع المشروع .

5 – التكاليف الخارجية :

تتمثل في التكاليف المنافع المرتبطة بتأثير الشركة على المجتمع والبيئة والتي لا تنتج
عن المنظمة مباشرة وتعتبر من أصعب أنواع التكاليف التي يمكن التعبير عنها في شكل كمي،
ومن أمثلتها الفائدة أو المنفعة الناتجة عن قيام الشركة بتخفيض حركة المرور نتيجة لبرامج
النقل والمواصلات الخاصة بها . (القاضي، 2002) .

8.4.2 مفهوم نظام الإدارة البيئية وخصائصها :

يرتبط مفهوم نظام إدارة البيئة بمفهوم إدارة البيئة ويمكن تعريف هذا النظام من
خلال:

– تعريف منظمة الأيزو (ISO) :

عرفت نظام الإدارة البيئية على أنه جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن
الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات

والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها (العزازي، 2007، ص 122).

- تعريف الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة :

يعتبر نظام إدارة البيئة (EMS) Environmental management system مجموعة من العمليات والأنشطة التي تمكن المنظمة من تخفيض مؤثرات البيئة وزيادة كفاءتها التشغيلية (عثمان، 2008، ص 5).

9.4.2 خصائص نظم الإدارة البيئية :

عند تنفيذ المنظمة إحدى أنظمة البيئة لتحقيق مستوى عالي من الأداء البيئي، فإن أداء المنظمة لوظيفتها بشكل جيد يعود للخصائص التالية (الصفار، 2008):

- 1 - تنشئ أعلى مستوى من التزام المنظمة بمنع التلوث .
- 2 - تحديد المستلزمات القانونية والتنظيمية .
- 3 - تحديد الجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها .
- 4 - تشجع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية الصناعية .
- 5 - تؤسس إجراءات تحقق مستويات أداء بيئية مستهدفة .
- 6 - تخصص الموارد وتصنع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب .

7 – تقيس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية وأهدافها وإغراضها لتحديد مدى الملائمة وال الحاجة إلى التحسين .

8 – تؤسس خطوط اتصالات واضحة .

9 – تشجيع المجهزين والمعاقددين لتأسيس أنظمة إدارية، إذ إن عدم وجود أنظمة لإدارة البيئية لديهم يؤثر على نشاط المنظمة و مخرجاتها .

5.2 جودة المعلومات المحاسبية

1.5.2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

يرى ال باز (1990 ص 113) أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يركز معد أو منتج المعلومات كمقياس لجودتها، في حين أن المستخدم يركز على منفعة وقيمة المعلومات كمقياس لجودتها ، ويرى خليل (2005، ص 747) إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تُعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها .

2.5.2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

1.2.5.2 أولاً : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB :

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

1 – ملاءمة المعلومات (Relevance).

2 – إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability).

تعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

بالنظر إلى الشكل (2 - 1) نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي أعلى الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

- 1 – وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم) .
- 2 – يكون للمعلومات قدرة تتبعية .
- 3 – يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة .

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثيق بها يلزم أيضاً توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- 1 – إعداد المعلومات بحيث تعبّر بصدق على الظواهر التي يفترض أن تعبّر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث) .
- 2 – أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

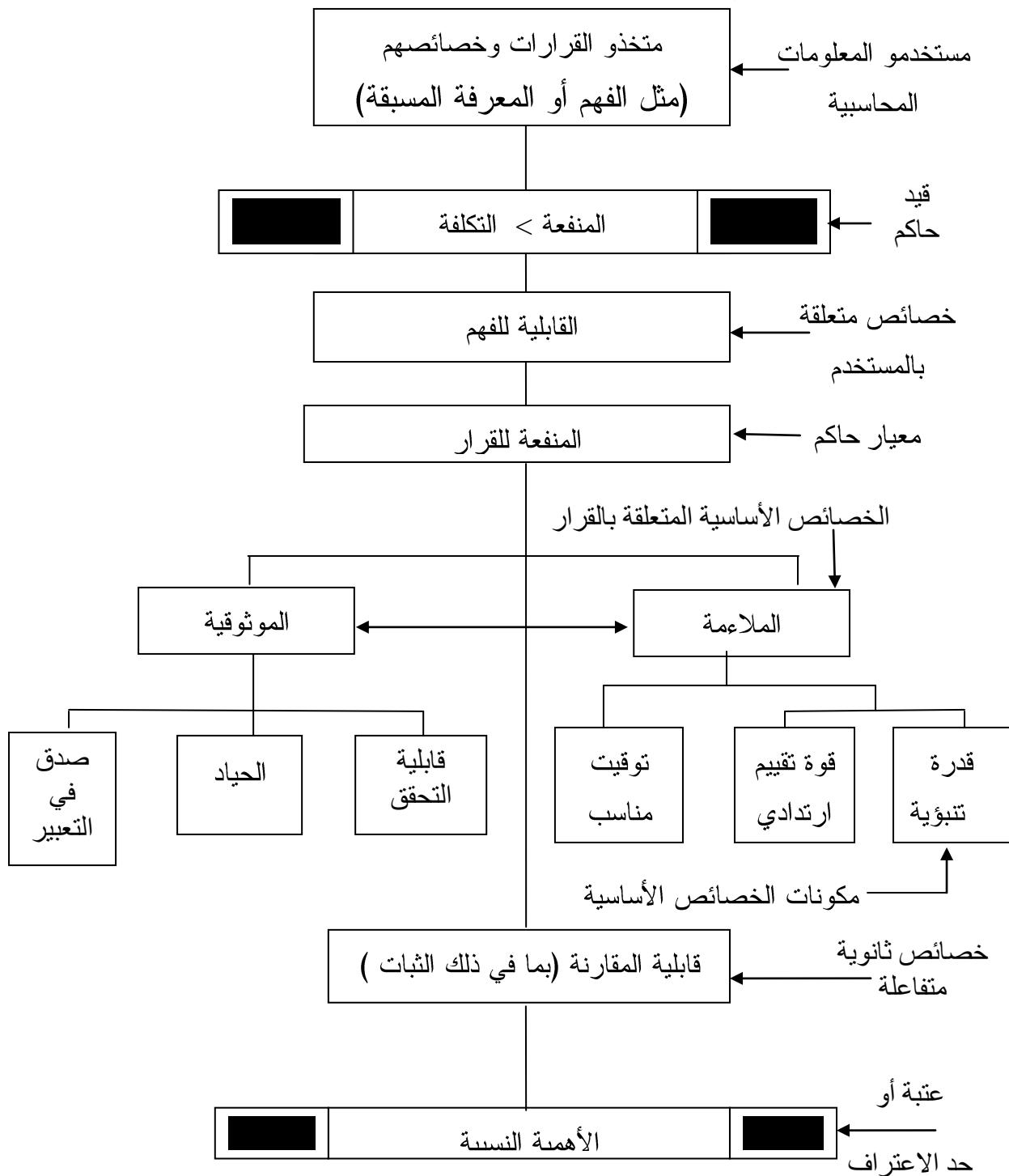
إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

- 1 – اختبار مستوى الأهمية .
- 2 – اختبار التكلفة / العائد .

الشكل رقم (1 – 2)

هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر (حنان، 2003، ص 193).

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة) . إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له، إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحالة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدمها، لذلك يقع على عاتق معدى التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباعدة لمستخدمي هذه التقارير .

. (Hendriksen,1992)

مفهوم الملاءمة والموثوقية:

أولاً : خاصية الملاءمة :

" تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة " (الشيرازي، 1990)، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

إن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكّن مستخدميها من :

- 1 – تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
- 2 – تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات وهذا يعني أن المعلومات الملاءمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكيد بالنسبة للقرار محل الدراسة .

3 – تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4 – تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

تتميز التضخيّة بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكيد لصالح التوقيت المناسب، إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكيد من صحة المقاييس الناتجة.

وتقسم خاصية الملاعنة إلى الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية: (Hendriksn, 1992)

1 – **توقيت الملام:**

أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة أو صحيحة، لذلك فإن درجة معينة من صحة المعلومات ودقتها يمكن التضخيّة بها لغرض زيادة توقيت المعلومات. ويمكن التضخيّة بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكيد من صحة المعلومات الناتجة.

2 - القدرة على التنبؤ :

وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعونة الجيدة هي التي تمكّن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3 - القدرة على إعادة التقييم :

ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكّن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجهما نظام المعلومات والتي تساهُم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكّن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

وتكمّن أهمية خاصية الملاعنة، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرًا أو مستثمراً، فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاعنة المعلومات التي توفرت له بالنسبة لقرار تحت الدراسة، إضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فإنه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حالياً ومستقبلاً، لذلك فإن ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهماً فيها أو ينوي الاستثمار فيها.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، وأختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر البسيط، ومع ذلك فإن المحاسب يلعب

دوراً كبيراً في توفير المعلومات المحاسبية مسترشداً بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة والحق والإنصاف وعدم التحيز والوضوح الخ... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

ثانياً : خاصية الموثوقية :

تعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات المدققة، إن درجة الوثائق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثيق بها يلزم أيضاً توافر ثلاثة خصائص فرعية هي :

(أ) الصدق في التمثيل . (ب) إمكانية التثبت من المعلومات .

(ج) حيادية المعلومات .

أ - **الصدق في التمثيل :** يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) والظواهر المراد التقرير عنها بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبّر بصدق عن الظواهر صدق تمثيل الظواهر والأحداث فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

- تحيز في عملية القياس – أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القائم بعملية القياس – وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الالكمال أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمها من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى .

ب – إمكانية التحقق والثبت : من المعلومات وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة لقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تتحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بالعملية، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس .

ج – حيادية المعلومات : وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين :

– مستوى الأجهزة المسئولة عن وضع السياسة المحاسبية.

– مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

تعرف هيئة معايير المحاسبة المالية FASB التحيز في عملية القياس على النحو التالي:

هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلاً من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين : وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية . (حلاوة، 2003 : 184)

2.2.5.2 الخصائص النوعية للبيانات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية

: (International Accounting Standards)

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين. وهناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي القابلية للفهم والملاءمة وإمكانية الاعتماد (الوثوق) والقابلية للمقارنة (جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، 1996).

1 – القابلية للفهم :

تعتبر القابلية للفهم من جانب المستخدمين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالبيانات المالية. ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمين على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبة، وأن يكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية. ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.

2 – الملاءمة :

كي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متذبذبي القرارات. وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي

يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

أ – هناك تداخل بين القدرة التنبؤية للمعلومات وقدرتها على تعزيز التوقعات. فعلى سبيل المثال، تعتبر المعلومات عن قيمة ومكونات الموجودات التي بحوزة المنشأة ذات فائدة للمستخدمين في محاولتهم للتبؤ بمدى قدرة المنشأة على استغلال الفرص المتاحة في المستقبل، وكذلك مقدرتها على مواجهة المواقف المناوئة أو المعاكسة. وتلعب نفس المعلومات دوراً في تعزيز التوقعات الماضية، كما هو الحال عند إعادة هيكلة المنشأة ونتائج عملياتها المخططة.

ب – تستخدم المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والأداء (نتائج الأعمال) في الماضي كأساس للتبؤ بالمركز المالي والأداء في المستقبل بالإضافة إلى أية أمور أخرى تهم المستخدمين بصورة مباشرة مثل أرباح الأسهم والرواتب وتحركات أسعار الأسهم ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها. ولا يشترط لأن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية أن تكون صراحة في صورة تنبؤات، ومع ذلك فإنه يمكن تحسين القدرة على عمل تنبؤات باستخدام البيانات المالية من خلال أسلوب عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث الماضية. فعلى سبيل المثال يمكن زيادة القدرة التنبؤية بالدخل عن طريق الإفصاح بصورة مستقلة عن بنود الدخل والمصروفات غير العادية وغير المتكررة.

ج – الأهمية النسبية : تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملائمتها، فمثلاً قد تؤثر التقارير

المتعلقة بأحد القطاعات الجديدة بالمنشأة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها المنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك القطاع خلال الفترة محل التقرير. وفي حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، مثل ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون .

تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية. وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ وفي ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه ولذا فإن الأهمية النسبية تعتبر حدا قاطعا أو نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية يجب توافرها في المعلومات لكي تكون نافعة.

تهتم التقارير المحاسبية فقط بالمعلومات التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين للقوائم المالية. وهذه الصفة للمعلومات المحاسبية تعني أنه لكي يتم تحري الدقة فيما يتعلق بالبيانات الواجب الإفصاح عنها، فإن البند يجب أن يكون ذات أهمية نسبية بحيث أن القرارات التي يتخذها المستخدمين تتأثر به، وتعتمد درجة التأثير على حجم وطبيعة البند والظروف التي يتم فيها استخدام التقدير الشخصي (الدهراوي، 2001).

3 – إمكانية الاعتماد أو الوثوق في المعلومات المالية :

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة بها، أي يمكن الاعتماد عليها. وتعتبر المعلومات موثوقة فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق مما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة.

قد تكون المعلومات ملائمة ولكنها غير موثوق فيها بدرجة عالية بسبب طبيعتها أو مدلولها لدرجة قد تجعل الاعتراف بها مضلاً. مثل ذلك حالة مطالبة بالتعويض عن أضرار لازالت موضوع نزاع قانوني من حيث إثبات الحالة أو قيمتها، وفي مثل هذه الحالات قد يكون من غير المناسب أن تعترف المنشأة بقيمة المطالبة بالكامل بالميزانية، فلا أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن قيمة المطالبة والظروف المحيطة بها.

أ – التمثيل الصادق : لكي تكون المعلومات موثوق فيها فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة. لذا فإنه يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات والأحداث وغيرها التي ينتج عنها مجهوداتها ومطلوباتها وحقوقاً مالية للمنشأة في تاريخ الميزانية والتي تستوفي معايير التحقق.

تتعرض معظم المعلومات المالية لبعض مخاطر كونها قد لا تمثل بأمانة تامة العمليات والأحداث التي تهدف إلى تمثيلها. ولا يرجع ذلك إلى التحيز بقدر ما يرجع أساساً إلى صعوبات متصلة إما في تحديد العمليات والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تطبيق أساليب القياس والعرض المستخدمة لتوصيل المعلومات التي تتطوّي عليها تلك العمليات والأحداث. وفي حالات معينة قد تكون عملية قياس الآثار المالية لبعض البنود غير مؤكدة بدرجة كبيرة مما يدفع المنشأة عموماً إلى عدم الاعتراف بها بالبيانات المالية. ومن أمثلة ذلك أنه قد يتكون شهرة محل المنشأة بمرور الوقت إلا أن هناك بصفة عامة صعوبة في تحديد أو قياس تلك الشهرة بطريقة موثوق فيها، ومع ذلك فإنه في حالات أخرى قد يكون من المناسب الاعتراف بالبنود مع الإفصاح عن مخاطر الأخطاء المتعلقة بالاعتراف بتلك البنود وقياسها.

ب - تغيب الجوهر على الشكل : لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقاً لشكها القانوني، إذ لا يتطابق جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكها القانوني. فعلى سبيل المثال، قد تقوم إحدى المنشآت بنقل ملكية أحد الموجودات إلى طرف آخر بحيث تظهر المستندات بوضوح انتقال الملكية إلى الطرف الآخر، ومع ذلك فقد تكون هناك اتفاقيات بين الطرفين تضمن استمرار المنشأة في الاستفادة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل. في مثل هذه الحالات لا يجب الاعتراف بعملية بيع حيث لا يعكس شكلحقيقة العملية التي تمت (بافتراض أنه كانت هناك عملية أصلاً) .

ج - الحيادية : وهذا العنصر ذو صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية، وله أهمية خاصة يجب مراعاتها لدى إعداد القوائم المالية المنشورة وذلك بالحرص على أن تظهر تلك البيانات حقيقة أوضاع الشركة المصدرة للبيانات كما هي ليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة معينة . وتشكل خاصيتها المؤثوية والملائمة معاً المعيار الذي يحدد قيمة المنفعة أو الإفادة التي يتحققها مستخدم المعلومات المحاسبية . (مطر، السويطي، 2008)

د - التحفظ (الحيطة والحذر) : يواجه معدи البيانات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات و عدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمادات. ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وتطبيق أساس التحفظ عند إعداد البيانات المالية. والتحفظ هو

مراجعة لمحرجة معقولة من الحذر عن ممارسة السلطات التقديرية الالزمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم للتأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقييم الموجدات أو الدخل أو تشير المطلوبات والمصروفات بأقل مما يجب. ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض للتعهد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية البيانات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها ولمكانية الاعتماد عليها.

هـ - الاتكمال : لكي تكون للمعلومات الواردة بالبيانات للمالية موثوقة بها فإنهما يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة. فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم فقد مصادقتها ولا تكون ملائمة.

4 – القابلية للمقارنة

يجب أن يكون مستخدمي البيانات المالية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على ممر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها. كما يجب أن يكونوا أيضاً قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشآت. ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضاً بطريقة متسقة بالنسبة للمنشآت المختلفة.

من النتائج الهامة للاقبالية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية هي إعلام مستخدمي البيانات المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك البيانات وأية تغيرات تحدث في تلك السياسات وكذلك الآثار المترتبة على تلك التغيرات. ويحتاج مستخدمو البيانات المالية لأن يكونوا قادرين على التعرف على الاختلافات في السياسات المحاسبية التي اتبعتها نفس المنشأة في معالجة العمليات والأحداث المتشابهة من فترة إلى أخرى وكذلك على مستوى المنشآت المختلفة. وما يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الالتزام بما جاء بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بواسطة المنشأة.

يجب عدم الخلط بين الحاجة إلى القابلية للمقارنة وبين مجرد التوحيد كما يجب لا يسمح لها بأن تكون عائقاً للأخذ بمعايير محاسبية مطورة. إنه من غير المناسب أن تستمر المنشأة في استخدام سياسة محاسبية معينة في المحاسبة على عملية أو حدث إذا ما كانت تلك السياسة لا تتفق مع خصيتي الملاءمة و إمكانية الاعتماد على المعلومات أو الوثوق فيها، كما أنه من غير المناسب أيضاً عدم تغيير السياسات المحاسبية المتبعة إذا كانت هناك سياسات محاسبية أخرى بديلة أكثر ملاءمة ومصداقية في التعبير عن العمليات أو الأحداث المالية.

استجابة لرغبة مستخدمي البيانات المالية في مقارنة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي للمنشأة الواحدة من فترة لأخرى، فإنه يجب أن تظهر البيانات المالية المعلومات المماثلة لفترات السابقة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001).

3.5.2 علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية:

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على أن جودة المعلومات المحاسبية أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال

ابراز دقة و موضوعية المعلومات المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، وأن تطبيق الحوكمة يعمل على المساهمة في تحقيق جودة المعلومات، فبتطبيق مبدأ الإفصاح في الحوكمة تتحقق الشفافية ويجب أن يتفق هذا الإفصاح مع معايير جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار هذه المعلومات هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ باعتبارها مدخلاً لتحليل القرار الاستثماري في البورصة التي تعتمد على فرض رئيس مؤده أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن المعلومات المحاسبية تؤثر في قرارات المستثمرين قبل اتخاذ قرار شراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار (خليل، 2003).

إن أهم دوافع تطبيق الحوكمة بالنسبة للشركات والأسوق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبًا للتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المسائلة، لذا فإن الالتزام بتطبيق الحوكمة من شأنه تشجيع حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم فضلاً عن أهمية التوثيق الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

مما سبق يتضح أن علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات علاقة طردية إلى حد معين بقدر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما أن هناك عناصر مشتركة في كلا الطرفين حيث إن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو أيضاً من عناصر جودة المعلومات الإفصاح الكافي في الوقت الملائم .

4.5.2 انعكاسات تطبيق الحكومة على جودة المعلومات المحاسبية :

يعد وجود نظام يمتاز بجودة معلومات محاسبية يشجع على الشفافية الحقيقة للشركات المدرجة في البورصة، ويعتبر أمراً رئيساً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أساس مدرورة، وتظهر التجارب أن جودة المعلومات المحاسبية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساعدهم في اجتذاب رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح الكافي وقلة المعلومات المحاسبية الجيدة وتأخر وصولها إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافية تساهم في السلوك اللا أخلاقي، وفي خفض مستوى ونزاهة البورصة (أبو حمام، 2009).

وحيث أصبح لا مناص من التفكير في تطوير الأساليب والقواعد التي تضمن ليس فقط سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية، بل العمل على إيجاد نظام يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي والمالي بما يساهم في دعم المستثمرين ومتخذي القرار على تحسين جودة قراراتهم، حيث تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء وأعضاء هيئة التدريس إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والنظامية والاجتماعية الهادفة إلى صالح المجتمع ككل.

6.2 الخلاصة :

تناول هذا الفصل استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، وقسم إلى أربعة أجزاء، حيث خصص الجزء الأول للصناعة النفطية وأثرها على البيئة وعلاقة الصناعة النفطية بالتلوث، والتلوث الناتج من كل مرحلة من مراحل الصناعة النفطية، والجزء الثاني للتعرف بالمحاسبة البيئية ومراحل تطورها وأهدافها وأهميتها، ومستويات تطبيقها، في حين كان الجزء الثالث يستعرض مفهوم التكاليف البيئية وأهميتها وأسباب حدوثها وأسباب الاهتمام بها، وتبويبها، وكذلك مفهوم الإدارة البيئية وخصائصها، وأنواع التكاليف البيئية، في حين استعرض الجزء الرابع مفهوم جودة المعلومات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقة الحوكمة بجودة المعلومات المحاسبية، وكذلك انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية، وسوف يتم في الفصل القادم القيام بالدراسة العملية وذلك من خلال دراسة وجهة نظر العاملين بالادارات المالية والاقسام التابعة لها في الشركات النفطية حول اهمية محاسبة التكاليف وأثرها على تحسين جودة المعلومات .

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة

3.1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وإفراد مجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقيين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة .

3.2 منهجية الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة تبنت المنهج الاستقرائي الاستباطي واتبعت الخطوات

التالية:

- 1 – مراجعة ادبيات الدراسة وذلك من خلال استقراء الموضع والمدارس التي لها علاقة بالدراسة محل البحث .
- 2 – تكوين الاطار النظري ومن ثم تحديد متغيرات الدراسة .
- 3 – استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الازمة وتصنيفها وتبويتها وصياغة النتائج .

3.3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية والبالغ عددها (11) شركة، والملحق رقم (1) يبين أسماء هذه الشركات

– عينة الدراسة التي تم الاعتماد عليهم في تعبئة الاستبيانات تكونت من العاملين في مكاتب وأقسام المحاسبة في هذه الشركات النفطية، حيث تم توزيع (20) استماراة استبيان على كل شركة من هذه الشركات، ليصبح عدد الاستبيانات الموزعة (220)

تم استرداد (185) استبيان بنسبة (84.091%) من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد (7) منها لعدم اكتمال تعبئتها، بذلك استقرت العينة على (178) من الذين يعملون في المحاسبة في هذه الشركات المشمولة في هذه الدراسة والتي خضعت بنسبة (80.909%) من المجتمع الكلي، ويوضح الجدول رقم (1 – 3) عدد الاستبيانات الموزعة .

الجدول رقم (1 – 3)

عدد الاستبيانات الموزعة

الإجمالي		البيان
النسبة %	العدد	
%100	220	الاستبيانات التي تم توزيعها
%15.909	35	الاستبيانات لم تستلم
%84.091	185	الاستبيانات المستلمة
%3.181	7	الاستبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي
%80.909	178	الاستبيانات صالحة للتحليل الإحصائي

4.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لغرض الوصول إلى الهدف من هذه الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية

الآتية:

1 – أسلوب الإحصاء الوصفي :

وقد تمثل هذا الأسلوب في جداول التوزيعات التكرارية والمئوية، بالإضافة إلى الأوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات المشاركين حول محاور وعبارات الدراسة .

2 – أسلوب الإحصاء الاستدلالي :

المتمثل في استخدام الاختبارات اللامعلمية المتمثلة في اختبار ويلكوكسن.

3 – اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test)

تم استخدام اختبار كولموجروف سمرنوف "Kolmogorov – Smirnov – Test"

لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، واتضح بان القيمة الاحتمالية (sig) لجميع محاور الدراسة أقل من مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك تم استخدام أدوات الإحصاء غير معلميه لاختبار فرضيات الدراسة ملحق رقم (3).

4 – اختبار صدق ثبات الأداة (Alpha' Cronbach)

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha' Cronbach) للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركيين، حيث يعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (الـ α) ، فإذا كانت قيمة (الـ α) أكبر من (60%) فإن ذلك يعني أن هناك ثبات في بيانات الدراسة (البياتى، 2005)، وكانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (%81.4)، ويدل ذلك على أن بيانات هذه الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية . ملحق رقم (5).

ولاعتماد مقياس الاستبيان تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبيان، الجدول رقم (3 – 2) يوضح الترتيب .

جدول رقم (2 – 3)

مقياس ليكارت الخمسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	لا أوافق مطلقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

جدول رقم (3 – 3)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

لمستويات محاور الدراسة

المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
من 1 إلى 1.80	لا أوافق مطلقاً	قليلة جداً
من 1.8 إلى 2.60	غير موافق	قليلة
من 2.6 إلى 3.40	محايد	متوسطة
من 3.4 إلى 4.20	موافق	مرتفعة
من 4.2 إلى 5	موافق بشدة	مرتفعة جداً

5.3 خصائص المشاركين في الدراسة :

لقد تم استخراج التكرارات والسبة المئوية لوصف إجابات العينة بالنسبة للجزاء الأول من الاستبيان البيانات الشخصية، وتبيان النتائج الواردة في الجدول رقم (3 – 4) خصائص الشخصية لعينة الدراسة .

جدول رقم (4 - 3)
الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات والمسميات	النكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط	1	0.6
	دبلوم عالي	25	14
	بكالوريوس	114	64
	ماجستير	38	21.3
	دكتورة	0	0
التخصص	محاسبة	130	73
	إدارة أعمال	38	21.3
	اقتصاد	9	5.1
	حاسوب	1	0.6
	من 5 سنوات فاقل	29	16.3
سنوات الخبرة	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	50	28.1
	من 11 سنوات إلى 15 سنوات	65	36.5
	من 16 سنوات إلى 20 سنوات	8	4.5
	من 21 فأكثر	28	14.6
	محاسب	109	61.5
المسمى الوظيفي	رئيس القسم المالي	8	4.5
	مدير الإدارة المالية	5	2.8
	مراجع داخلي	54	30.3
	منسق	2	1.1

تبين من خلال الجدول رقم (3 - 4) والذي يتناول عرضاً لبيانات المشاركين في الدراسة أنه لم تتنوع التخصصات العلمية حيث كان نصيب تخصص المحاسبة بنسبة (73%)، وهذا انعكاس إيجابياً على البيانات المتحصل عليها، وكان المستوى التعليمي بنسبة (64%) للبكالوريوس والماجستير بنسبة (21.3%) مما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة، ونجد تقارب كبير في سنوات الخبرة حيث نجد ما نسبته (28.1%) من 6 سنوات

إلى 10 سنوات خبرة، ونجد إن ما نسبته (36.5%) سنوات الخبرة من 11 سنوات إلى 15 سنوات، إلا إن البيانات كانت متفقة إلى حد كبير.

6.3 عرض نتائج الدراسة :

1.6.3 : الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة :

تم فيما يلي تحليل الأسئلة المتعلقة بكل فرضية واستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال.

الجدول رقم (5 - 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير المستقل الأول (أهمية وعي متذبذبي القرار بالمحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ن
7	مرتفعة	0.60804	4.0562	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الوعي البيئي لدى المسؤولين.	1
8	مرتفعة	0.64975	4.0393	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية غرس الوعي البيئي لدى الأطراف الأخرى كالموردين والمصارف والعملاء والمساهمين والمقاولين والضرائب	2
5	مرتفعة	0.64551	4.1124	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين عن استعدادهم للرقابة الشاملة على الجودة البيئية .	3
1	مرتفعة جداً	0.56653	4.2921	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي وتدريب العمال ليتمتعوا بمهارات بيئية	4
3	مرتفعة جداً	0.61336	4.2640	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين لاستخدامهم مواد وطاقة نظيفة للإنتاج .	5
2	مرتفعة جداً	0.63061	4.2865	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين لعملية تحسين طرق الإنتاج النظيف .	6
4	مرتفعة	0.62665	4.1910	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي أخلاقي للمسؤولين في المؤسسات الصناعية .	7
9	مرتفعة	0.73155	4.0393	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين للمنافسة ففي المؤسسات الصناعية على أساس الجوانب البيئية .	8
6	مرتفعة	0.61087	4.0730	يمكن تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية بشكل مرتبط مع نظام الإدارة البيئية .	9
	مرتفعة	0.38587	4.1504	أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية.	

يتضح من الجدول رقم (3 - 5) والمتعلق بأهمية وعي متذدي القرار بالمحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن أسئلة المخصصة في استمارات الاستبيان المشاركة في الدراسة.

ولمعرفة مستوى أهمية وعي متذدي القرار بالمحاسبة عن التكاليف البيئية تم صياغة تسعة عبارات حققت وسطاً حسابياً عاماً (4.1504) بانحراف معياري عام (0.38587) وبما إن المتوسط الحسابي العام اكبر من (3) فكانت اتجاهات إجابات المشاركون بأن أهمية وعي متذدي القرار بالمحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية كانت بدرجة مرتفعة، ويلاحظ من الجدول أيضاً إن وعي وتدريب العمال ليتمتعوا بمهارات بيئية جاءت في الترتيب الأول إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (4.2921) وبانحراف معياري (0.56653)، تلتها في المرتبة الثانية وعي المسؤولين لعملية تحسين طرق الإنتاج النظيف حققت وسطاً حسابياً قدره (4.2865) وبانحراف معياري (0.63061)، ثم جاء في المرتبة الثالثة وعي المسؤولين لاستخدامهم مواد وطاقة نظيفة للإنتاج حققت وسطاً حسابياً قدره (4.2640) وبانحراف معياري (0.61336)، وفي المرتبة الرابعة الوعي الأخلاقي للمسؤولين في المؤسسات الصناعية حققت وسطاً حسابياً قدره (4.1910) وبانحراف معياري (0.62665)، وجاء في المرتبة الخامسة وعي المسؤولين عن استعدادهم للرقابة الشاملة على الجودة البيئية حيث حققت وسطاً حسابياً قدره (4.1124) وبانحراف معياري (0.64551)، وجاء في المرتبة السادسة تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية بشكل مرتبط مع نظام الإدارة البيئية حققت وسطاً حسابياً قدره (4.0730) وبانحراف معياري (0.61087)، وجاء في المرتبة السابعة الوعي

البيئي لدى المسؤولين حققت وسطاً حسابياً قدره (4.0562) وبانحراف معياري (0.60804)، فالمرتبة الثامنة غرس الوعي البيئي لدى الأطراف الأخرى كالموردين والمصارف والعملاء والمساهمين والمقاولين والضرائب حققت وسطاً حسابياً قدره (4.0393) وبانحراف معياري (0.64975)، وجاء في المرحلة التاسعة وعى المسؤولين للمنافسة في المؤسسات الصناعية على أساس الجوانب البيئية حققت وسطاً حسابياً قدره (4.0393) وبانحراف معياري (0.73155).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الافتراضي التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو (3.39-2.6) وهذا يشير إلى أن استجابات عينه الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، بأن هناك وعي لتخذي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية.

الجدول رقم (3 - 6)

المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير المستقل الثاني (إجراءات تبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية)

الترتيب	الأهمية النسبية	الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
9	مرتفعة	0.83510	3.9438	يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية .	1
3	مرتفعة	0.74309	4.0843	يتماشى تحليل وقياس التكاليف البيئية مع التشريعات القانونية والمعايير البيئية .	2
7	مرتفعة	0.97634	3.9607	يوجد بالشركة نظام محاسبي يساعد على عملية توفير البيانات اللازمة عن التكاليف البيئية .	3
1	مرتفعة	0.66926	4.1236	يتوقف التصنيف السليم للتكاليف البيئية على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة والفترة الزمنية للنشاط.	4
10	مرتفعة	0.88401	3.9382	يتم رسملة الأصول الخاصة بمعالجة التلوث في حسابات منفصلة .	5
11	مرتفعة	0.93285	3.8708	يتم احتساب وتسجيل استهلاك أصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقي أصول الشركة .	6
6	مرتفعة	0.75879	3.9775	يتم تصنيف التكاليف البيئية من حيث كونها ثابتة أو متغيرة .	7
8	مرتفعة	0.78375	3.9607	يتم خلال السنة تحويل التكاليف المتوقعة للأثر البيئي تقديرًا على تكلفة السلعة .	8
5	مرتفعة	0.78456	4.0169	يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية في الإضافات المتممة لقوائم المالية .	9
4	مرتفعة	0.73545	4.0843	يتوقف التصنيف السليم للتكاليف البيئية على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة ومدى ارتباط التكلفة بالمنتج أو الخدمة المقدمة .	10
2	مرتفعة	0.89372	4.0955	يتم إتباع المعايير المحاسبية الدولية في إجراءات تبويب التكاليف البيئية .	11
	مرتفعة	0.54475	4.0051	إجراءات تبويب التكاليف البيئية	

يتضح من الجدول رقم (3 - 6) المتعلق بإجراءات تبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن أسئلة المخصصة في استمرارات الاستبيان المشاركة في الدراسة.

ولمعرفة أهمية إجراءات تبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية فقد تم صياغة، أحد عشر عبارة حققت وسطاً حسابياً عاماً (4.0051) بانحراف معياري عام (0.54475) وبما أن المتوسط الحسابي العام أكبر من (3)، فيمكن القول ان اتجاهات إجابات المشاركون إجراءات تبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية، كانت بدرجة مرتفعة، ويلاحظ من الجدول أن التصنيف السليم للتکاليف البيئية على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، جاءت في الترتيب الأول إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (4.1236) وبانحراف معياري (0.66926)، وجاء في المرتبة الثانية إتباع المعايير المحاسبية الدولية في إجراءات التبويب للتکاليف البيئية، حيث حققت متوسط حسابي (4.0955) وانحراف معياري (0.89372)، وجاءت في المرتبة الثالثة تحليل وقياس التکاليف البيئية وفق التشريعات القانونية والمعايير البيئية، حققت متوسط حسابي (4.0843) وانحراف معياري (0.74309)، وجاءت في الترتيب الرابع التصنيف السليم للتکاليف البيئية على نوع النشاط، حيث حققت متوسط حسابي (4.0843) وانحراف معياري (0.73545)، وجاءت في الترتيب الخامس الإفصاح عن التکاليف البيئية، حيث حققت متوسط حسابي (4.0169) وانحراف معياري (0.78456)، وجاءت في المرتبة السادسة، تصنیف التکاليف البيئية من كونها ثابتة أو متغيرة، حيث حققت متوسط حسابي (3.9775) وانحراف معياري (0.75879)، و جاء في المرتبة السابعة توفير نظام محاسبي في الشركة يساعد على توفير البيانات اللازمة عن التکاليف البيئية، حيث حققت متوسط حسابي (3.9607) وانحراف معياري (0.97634)،

وجاءت في المرتبة الثامنة : يتم تحويل التكاليف المتوقعة للأثر البيئي تقدير على تكلفة السلعة، حيث حققت متوسط حسابي (3.9607) وانحراف معياري (0.78375)، وجاء في الترتيب التاسع الإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية الختامية، حيث حققت متوسط حسابي (3.9438) وانحراف معياري (0.83510)، وجاء في المرتبة العاشرة، رسملة الأصول الخاصة بمعالجة التلوث في حسابات منفصلة، حيث حققت متوسط حسابي (3.9382) وانحراف معياري (0.88401)، وجاء في المرتبة الحادية عشر احتساب وتسجيل استهلاك أصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقي أصول الشركة، حيث حققت متوسط حسابي (0.93285) وانحراف معياري (3.8708).

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط المحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو ما بين 2.6 - 3.39 ()، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، بأن هناك تأثير للإجراءات تبويب التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية .

الجدول رقم (7 - 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير المستقل الثالث

(منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية)

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت
7	مرتفعة	0.76273	4.1067	تجنب الالتزامات المحتملة التي قد تتحملها الشركة نتيجة التعويضات والغرامات .	1
10	مرتفعة	0.70639	4.0618	سهولة حساب صافي الأصول البيئية	2
6	مرتفعة	0.67241	4.1292	تحسين فعالية نظام الإدارة البيئية .	3
5	مرتفعة	0.68381	4.1348	زيادة عناصر الرقابة البيئية .	4
3	مرتفعة	0.62383	4.1854	إيجاد حلول لمشاكل التأثيرات البيئية .	5
4	مرتفعة	0.69787	4.1461	كفاءة وفعالية التحكم في الآثار البيئية السلبية.	6
1	مرتفعة	0.68102	4.2360	تقليل المخاطر البيئية .	7
2	مرتفعة جدا	0.63472	4.2079	زيادة درجة إفصاح الشركة عن التأثيرات البيئية السلبية .	8
9	مرتفعة	0.68557	4.0674	النمو في الإيرادات الناتجة عن تشجيع السوق لبيع منتجات صديقة للبيئة .	9
8	مرتفعة	0.70870	4.0787	نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.	10
	مرتفعة	0.45303	4.1354	منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية	

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (3 - 7) منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن أسئلة المخصصة في استمرارات الاستبيان المشاركة في الدراسة.

ولمعرفة مستوى أهمية منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية، تم صياغة عشرة عبارات حققت وسطاً حسابياً عاماً (4.1354) بانحراف معياري عام (0.45303)، وبما أن المتوسط الحسابي العام أكبر من (3) فيمكن القول بأن كانت اتجاهات إجابات المشاركون منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية، كانت بدرجة مرتفعة، ويلاحظ من الجدول أن تقليل المخاطر البيئية جاء في الترتيب الأول حقق وسط حسابي (4.2360) وانحراف معياري (0.68102)، وجاءت في المرتبة الثانية زيادة درجة الإفصاح للتأثيرات البيئية السلبية حققت وسط حسابي (4.2079) وانحراف معياري (0.63472)، وجاء في المرتبة الثالثة حلول لمشاكل التأثيرات البيئية حققت متوسط حسابي (4.1854) وانحراف معياري (0.62383)، وجاءت في المرتبة الرابعة كفاءة وفعالية التحكم في الآثار البيئية السلبية حققت متوسط حسابي (4.1461) وانحراف معياري (0.69787)، وجاءت في الترتيب الخامس زيادة عناصر الرقابة البيئية حققت متوسط حسابي (4.1348) وانحراف معياري (0.62383) وجاءت في الترتيب السادس تحسين فعالية نظام الإدارة البيئية، حققت متوسط حسابي (4.1292) وانحراف معياري (0.67241) وجاءت في الترتيب السابع تجنب الالتزامات المحتملة لتجنب التعويضات والمغرمات، حققت متوسط حسابي (4.1067) وانحراف معياري (0.76273) وجاءت في الترتيب الثامن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة حققت متوسط حسابي (4.0787) وانحراف معياري (0.70870)، وجاءت في الترتيب التاسع النمو في الإيرادات لبيع منتجات صديقة للبيئة

حققت متوسط حسابي (4.0674) وانحراف معياري (0.68557)، وفي المرتبة العاشرة سهولة حساب صافي الأصول البيئية حققت متوسط حسابي (4.0618) وانحراف معياري . (0.70639)

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط المحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية وهو ما بين 2.6 - (3.39)، وهذا يشير إلى أن استجابات عينه الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، بأن هناك منافع للمحاسبة عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية .

2.6.3 : اختبار فرضيات الدراسة :

للإجابة على أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، تم صياغة الفرضيات الرئيسية لها على النحو التالي :

- 1 – ليس هناك وعي لدى متذدي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية .
- 2 – لا تؤثر المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية.

أولاً : سوف نقوم باختبار الفرضيات باستخدام اختبار ويلكوكس

أولاً : اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

تهدف هذه الفرضية إلى للتعرف على مدى وعي متذدي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية، ونصلت الفرضية كالتالي :

" لا يوجد وعي متذبذبي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية
البيئية ".

وبما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار ويلكوكس وكانت نتائجه

: كالتالي :

جدول رقم (8 - 3)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية Z	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
0.00	- 11.549	38587.	4.1504	أهمية وعي متذبذبي القرارات بالمحاسبة عن التكاليف البيئية

من خلال نتائج الجدول رقم (3 - 8) فقد تبين إن القيمة الاحتمالية (0.00) وهى أقل من مستوى معنوية (5%) ، لذا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك وعي لدى متذبذبي القرار بأهمية المحاسبة البيئية .

ثانياً : اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على "لا تؤثر المحاسبة عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية " .

وقد تم صياغة فرضيتان فرعيتان لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية .

الفرضية الفرعية الأولى:

تهدف هذه الفرضية إلى التعرف على ما إذا كانت إجراءات تبويب التكاليف البيئية تساعده في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية البيئية، ونصت الفرضية كالتالي :

" لا تؤثر إجراءات تبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ".

جدول رقم (9 - 3)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية Z	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
0.00	-11.209	0.54475	4.0051	إجراءات تبويب التكاليف البيئية.

من خلال نتائج الجدول رقم (3 - 9) فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (0.00) وهى أقل من مستوى معنوية (5 %)، لذا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، حيث نجد أن إجراءات تبويب التكاليف البيئية تساعد على توفير البيانات اللازمة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية :

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة المنافع التي تتحققها الشركات النفطية من المحاسبة عن التكاليف البيئية، ونصت الفرضية كالتالي :

" لا تؤثر منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية في جودة المعلومات المحاسبية " .

جدول رقم (3 - 10)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية Z	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
0.00	-11.360	0.45303	4.1354	منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية

من خلال نتائج الجدول رقم (3 - 10) فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (0.00) وهى أقل من مستوى معنوية (5 %)، لذا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ولهذا نجد هناك منافع من المحاسبة عن التكاليف البيئية تساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (11 - 3)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

رقم الفرضية	الفرضيات الصفرية H_0 للفرضيات الفرعية	القرار المتخذ
1	لا يوجد وعي لمتخذي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية .	رفض H_0
2	لا تؤثر إجراءات لتبويب التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	رفض H_0
3	لا تؤثر منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الليبية في جودة المعلومات المحاسبية	رفض H_0

نستنتج من خلال التحليل الاحصائي الاستدلالي

1 . ان هناك وعي لدى متخذي القرار بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية .

2 . ان هناك اثر لمحاسبة التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية .

الفصل الرابع

الخلاصة والتوصيات

1.4 مقدمة :

تناولت الدراسة موضوع المحاسبة عن التكاليف البيئية واثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، معرفة اثر المحاسبة عن التكاليف البيئية في تحسين جوده المعلومات المحاسبية وقد احتوت هذه الدراسة على أربعة فصول، اهتم الفصل الأول بإعطاء صوره شاملة عن خطة الدراسة من خلال توضيح مشكلة الدراسة، وسؤالها، وأهدافها، وفرضيتها الرئيسية والفرعية .

أما الفصل الثاني قدم خلفية حول علاقة الصناعة النفطية بالتلوث، والمحاسبة البيئية، والتكاليف البيئية، وجودة المعلومات المحاسبية، وذلك لفهم موضوع الدراسة والمساهمة في تصميم قائمة الاستبيان، وبناءً عليه شكل هذا الفصل الإطار النظري للدراسة والذي يساهم في بناء قاعدة علمية واضحة لإنجاز الجزء العملي والذي خصص له الفصل الثالث لشرح المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة وأدوات تجميع البيانات، كما تضمن الفصل الثالث تحليل البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وأخيراً احتوى الفصل الحالي على عرض خلاصة لإجمالي الدراسة، وتكوين صورة شاملة تحتوي على كل خطوات وإجراءات الدراسة، حيث احتوى الجزء الباقي من هذا الفصل على عرض نتائج الدراسة وتوصياتها .

2.4 نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو التالي :

- 1 – هناك وعي لمتخذى القرارات باهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية .
- 2 – إن إجراءات تبويب التكاليف البيئية تؤثر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .
- 3 – تؤثر منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية على تحسين جودة المعلومات .

3.4 التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم مجموعه من التوصيات

للشركات المشاركة في الدراسة :

- 1 – ضرورة زيادة الوعي للمسؤولين والعاملين بالشركات النفطية بأهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية نظراً لدورها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية .
- 2 – إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة في مجال التكاليف البيئية من حيث تحليلها وقياسها، وكذلك إجراء دراسات حول هذا الموضوع باستخدام منهجيات أخرى.
- 3 – قيام المؤسسة الوطنية للنفط وذلك بالتعاون مع أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بإحياء ندوات وورش عمل تختص بالمحاسبة عن التكاليف البيئية .
- 4 – ضرورة إن تسعى الشركة علي تطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، بها من خلال إدراج الآثار البيئية الناجمة عن ممارستها لأنشطة الصناعية ضمن الإحداث الاقتصادية الإحداث الاقتصادية التي تقيسها وتقصح عنها.

المراجع

المراجع

أولاً : الكتب العربية :

- بدوى محمد عباس، (2000) المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية
المشروع بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر .
- البياتى، محمود المهدوى (2005) تحليل البيانات الإحصائية باستخدام SPSS عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، (1996)، معايير المحاسبة الدولية .
- حنان، حلوة، (2003) النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر ط 1 .
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، (2001)، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية .
- الشيرازي، عباس المهدى، (1990) نظرية المحاسبة، ذات السلسل، الكويت .
- الصقار، عبدالكريم خليل ابراهيم، (2008) نموذج لنقويم نظامي إدارة الجودة والبيئة وفقاً لمتطلبات ايزو 9001 و ايزو 14001 .
- عبد ربه، محمد عبدالكريم، وغزلان، محمد عزت، (2000) اقتصadiات الموارد البيئية الإسكندرية، دار المعرفة الجديدة .

- العزّاوى نجم، حكمت القار عبدالله، (2007م) إداره البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات ايزو 14000، دار المسيرة، عمان الأردن .
- عليان، ربحى مصطفى، غنيم، عثمان محمد، (2010م)، أساليب البحث العلمي دار صفاء للنشر والتوزيع عمان .
- لطفي، أمين السيد أحمد، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2001)، مبادئ التقارير المالية المتقدمة .
- مطر، محمد ، السيوطي، موسى، (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر ، ط 2 .

ثانياً : رسائل الماجستير :

- إبراهيم، أشرف رسم عبدالقادر (2002) قياس تكلفة البيئة وأثرها على تكلفة المنتج في صناعة تكرير النفط، دراسة حالة : مصفاة البترول الأردن . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة إل البيت، المفرق الأردن .
- أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين .
- الاهدل، يحيى عمر ابراهيم، (2005) دور التكاليف البيئة في تقويم الأداء البيئي للمنشآت الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة صنعاء، اليمن .

- البهيتى، رانيا رضا مصطفى، (2004) المحاسبة عن تكاليف تحقيق السلامة البيئية والمهنية من خلال استخدام مدخل التكاليف على أساس الأنشطة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة جامعة عين شمس.
- حافظ، شريف رافت احمد (2009) إطار مقترن لترشيد التكاليف البيئية باستخدام مدخل التحاليل الاستراتيجي، لتكاليف رسالة ماجستير جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة .
- حنان، سعيد سيف، 2014م، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة .
- الخولي، نضال احمد عبدالكريم، (2004) إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة "بالتطبيق على عينة مختارة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " .
- الدبوس، نعم سحيم،2004م، دراسة تحليلية للمشكلات المحاسبية الناتجة عن التأثيرات البيئية لشركات النفط الكويتية، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة عين شمس.
- الدوسري، عبدالهادى منصور، (2011م)، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة

في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعمال .

- سالم، خالد حسن محمد، (2008م)، **تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف حماية البيئة على قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس كلية التجارة.
- سعيد محمد قصي (2001 م) ، **أهمية نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة تلوث البيئة** . دبي ، الإمارات العربية المتحدة .
- السيد، رانية عمر محمد الباز، (2008) **أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية بمدينة جدة**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية .
- شريف ، رأفت أحمد حافظ اطار، (2009) **مقترن لترشيد التكاليف البيئية باستخدام مدخل التحليل الاستراتيجي للتکالیف**، دراسة تطبيقية، كلية تجارة، قسم المحاسبة والمراجعة،جامعة عين شمس.
- اللولو، يحيى جمال، (2016) **مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية** ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة .
- المرزوقي، مها عباس، (2004) **دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز جدة، السعودية .

- المطيري، على غزاي سعد،(2010م)، منهج مقترن لمحاسبة المسئولة عن التكاليف البيئية "مع التطبيق على شركة نفط الكويت" رسالة ماجستير، جامعة عين شمس كلية التجارة.

ثالثاً : المجالات والدوريات :

- إبراهيم، سهير محمد احمد،(1998م)، المعدل الأمثل للتلوث، المجلة العلمية لجامعة الأزهر، العدد الخامس .
- أبوخشيبة، عبدالعال بن هاشم محمد، (2002م)، أهمية ودور التكاليف البيئية في مجال اتخاذ القرارات وتقدير الأداء - مدخل مقترن للمنشآت السعودية، المجلة العلمية - التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، مطبعة جامعة طنطا، الملحق الأول العدد الأول
- الباز، مصطفى على، (1990) مدخل مقترن لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لإغراض اتخاذ القرارات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
- الكيلاني ، عبدالكريم الكيلاني (1990) الرابط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني ،العدد الأول.

- جمال الدين، عوض (1998) التحليل المحاسبي لتكاليف التحكم البيئي، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد 2.
- حنا، نعيم فهيم، (2008) التكاليف البيئية الاستثمارية وأثرها على معلومات القوائم المالية، مجلة البحث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - العدد لأول المجلد الثلاثين .
- الخفاف، هيثم هاشم، (2012) اهمية القياس المحاسبي لتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جوده المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة المصل، مجلة الادارة والاقتصاد السنة الخامسة والثلاثون - عدد اثنان وتسعون .
- خليل، محمد، (2003)، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني .
- خليل، محمد احمد إبراهيم (2005 م) "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الأول .
- السبوع ، سليمان سعد، (2009) مدى تبني الشركات الصناعية الأردنية لتقنية المحاسبة الإدارية البيئية والمحاسبة عن التكاليف البيئية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد الخامس، العدد الرابع .

- السعيد، خالد (2001) محاسبة البيئة التحديات والفرص، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الأول 29، المجلد 17 .
- سويم، حسن، (2001) المتطلبات النظرية والعلمية للتقرير عن التكاليف البيئية، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 2 ، المجلد 23.
- سعيد، محمد قصي (2001م)، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة تلوث البيئة، دبي الإمارات العربية المتحدة .
- عبدالبر، عمر حسن (2001م) "المعايير المحاسبية للإفصاح البيئي بين النظرية والتطبيق في الشركات الصناعية المصرية " المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول .
- عبدالسيد جبار يوسف، ناظم حسن سلطان، إياد شاكر وزينب، (2009م)، المحاسبة البيئية الإطار المقترن بالإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد . مجلة التقني .
- عيسى، حسن محمد (1999)، نظم إدارة التكاليف البيئية إطار مقترن، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث .
- عيسى، حسين، (2000)، نظم إدارة التكاليف البيئية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 3، المجلد 4 .

- فراج ، منال حامد، (2009) دراسة تحليلية لأهمية تكاليف الجودة البيئية في اتخاذ القرارات، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
- القاضي، محمد بهاء الدين بديع، (2002م)، لمشكلات نظام معلومات المحاسبة الإدارية البيئية مع تطبيق على قطاع الإعمال في مصر، دراسة تحليله، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الرابع، الجزء الثاني .
- ناصر، طه عليوي، هيثم هاشم الخفاف (2012) أهمية القياس المحاسبي للتکالیف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة السنة الخامسة وثلاثون عدد اثنان وتسعمو .
- رابعاً : المؤتمرات :

 - عثمان حسن عثمان، (2008)، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكافحة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، (يومي 7 / 8 / 2008) .
 - الفاخرى، صلاح، الوريدى، عبدالرحمن، (2016) اثر القياس والإفصاح المحاسبي للتکالیف البيئية في تحسين وتطوير الأداء في المؤسسات الليبية، المؤتمر العلمي الرابع للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، أجداديا، ليبيا.

- الفضلي، خالد زيدان عبد السلام، المسماري، إيهاب حمزة عيد، (2016) دراسة معوقات تطبيق المحاسبة البيئية، المؤتمر العلمي الرابع، للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، أجدابيا، ليبيا.

خامساً : المواقع الإلكترونية:

- المؤسسة الوطنية للنفط . <https://noc.ly/>

سادساً : الكتب الأجنبية :

- Christophe, B . Bebbington , j . (2002), the French Bilan social –A Pragmatic model for the development of accounting for the environment” A Research Note The British Accounting Review .NO.24.sept .
- Hendriksn, Eldon S. and Michael f . van Breda‘ (1992) Accounting Theory‘ (Fifth Edition ، Irwin/McGraw-Hill)، p132.
- Robert Roussey, (2008) .” Auditing Environmental Liabilities” Auditing : A journal of practice and theory , Vol.ll.No.1, Spring , 1992
- Unitet States Environmental protection Agency , Office of Pollution prevention and toxics . , Environmental project Enhancing supply chain performance with Environmental cost Information – Examples from Commonwealth Edison , Andersen Corporation , and Ashland Chemical . EPA 742-R-00-002, (April, 2000)

الملاحة

ملحق رقم (١)

يبين أسماء الشركات النفطية المملوكة للدولة الليبية

النشاط	اسم الشركة	رقم
إنتاج البتروكيماويات واللادائن والاثلين	شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط والغاز	1
إنتاج وتطوير حقول النفط الغاز	شركة مبروك للعمليات النفطية	2
إنتاج النفط والخدمات النفطية المصاحبة	شركة أكاكوس للعمليات النفطية	3
القيام بعمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز	شركة الزويتينة للنفط	4
القيام بعمليات المسح وإنتاج النفط والغاز	شركة مليته للنفط والغاز	5
القيام بعمليات المسح والتقييم وإنتاج النفط والغاز	شركة الهروج (شركة فيها سابقاً)	6
توزيع الغاز وتخزين منتجات النفط وتوفيرها لشركات التوزيع	شركة البريقة لتسويق النفط	7
القيام بعمليات المسح والتقييم وإنتاج النفط والغاز	شركة الخليج العربي للنفط	8
تقديم الخدمات المساعدة لعمليات استكشاف وإنتاج وتصنيع النفط والغاز	شركة الجوف للتقييم النفطية	9
القيام بعمليات المسح والتقييم وانتهاء وتصنيع النفط والغاز الطبيعي والقيام بعمليات تسييل الغاز وتكرير النفط	شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز	10
تكرير النفط الخام / تصنيع الإسفلت / خلط وتعبئة الزيوت المعدنية	شركة الزاوية لتكرير النفط	11

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط <https://noc.ly/>

**ملحق رقم (2)
(صحيفه الاستبيان)**

الأخ الكريم الأخ الكريمه :

بعد التحية،

استبيان حول موضوع بعنوان:

**المحاسبة عن التكاليف البيئية وأثرها على تحسين جودة
المعلومات المحاسبية**

" من وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية والأقسام التابعة لها في الشركات

النفطية الليبية

تهدف هذه الدراسة للتعرف على " المحاسبة عن التكاليف البيئية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة بنغازي ، و لأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة و تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي .

والسلام عليكم

الباحث

عزات عبدالسلام عزات مفراس

أولاً : البيانات الشخصية : -

توزيع الخاصية	الخاصية
أنثى <input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/>	1 - الجنس
أقل من 25 سنة <input type="checkbox"/> من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة <input type="checkbox"/> من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة <input type="checkbox"/> من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة <input type="checkbox"/> من 55 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>	2 - العمر
بكالوريوس <input type="checkbox"/> دبلوم عالي <input type="checkbox"/> دبلوم متوسط <input type="checkbox"/> دكتورة أخرى اذكرها <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/>	3 - المستوى التعليمي
اقتصاد <input type="checkbox"/> إدارة أعمال <input type="checkbox"/> محاسبة <input type="checkbox"/> أخرى اذكرها <input type="checkbox"/>	4 - التخصص
5 سنوات فاصل 11 - 15 سنة <input type="checkbox"/> 10 - 16 سنة <input type="checkbox"/> 20 - 21 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>	5 - سنوات الخبرة
محاسب <input type="checkbox"/> رئيس القسم المالي <input type="checkbox"/> مدير دارة مالية <input type="checkbox"/> مراجعة داخلي <input type="checkbox"/> مراجع خارجي <input type="checkbox"/>	6 - المسمى الوظيفي

ثانياً : أسئلة الاستبيان

المحور الأول : متعلق بمدى وعي متخذي القرار بهمية المحاسبة البيئية في الشركات النفطية .

رقم الفقرة	الفقرة	لا مطلقاً أوافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1-1	تطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الوعي البيئي لدى المسؤولين .					
2-1	تطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية غرس الوعي البيئي لدى الأطراف الأخرى كالموردين والمصارف والعملاء والمساهمين والمقاولين والضرائب.					
3-1	تطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين عن استعدادهم للرقابة الشاملة على الجودة البيئية.					
4-1	تطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي وتدريب العمال ليتمتعوا بمهارات بيئية .					
5-1	تطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين لاستخدامهم مواد وطاقة نظيفة للإنتاج.					
6-1	تطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين					

رقم الفقرة	الفقرة	لا مطلاً أوافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	لعملية تحسين طرق الإنتاج النظيف .					
7 - 1	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعى أخلاقي المسؤولين ففي المؤسسات الصناعية .					
8 - 1	تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعى المسؤولين للمنافسة في المؤسسات الصناعية على أساس الجوانب البيئية .					
9 - 1	يمكن تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية بشكل مرتبط مع نظام الإدارة البيئية .					

المحور الثاني : إجراءات تبويب التكاليف البيئية:

رقم الفقرة	الفقرة	لا مطلقاً أوافق موافق غير موافق محاید موافق موافق بشدة موافق
1-2	يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية .	
2-2	يتماشى تحليل وقياس التكاليف البيئية مع التشريعات القانونية والمعايير البيئية .	
3-2	يوجد بالشركة نظام محاسبي يساعد على عملية توفير البيانات اللازمة عن التكاليف البيئية .	
4-2	يتوقف التصنيف السليم للتكاليف البيئية على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة وال فترة الزمنية للنشاط .	
5-2	يتم رسملة الأصول الخاصة بمعالجة التلوث في حسابات منفصلة .	
6-2	يتم احتساب وتسجيل استهلاك أصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقي أصول الشركة .	
7-2	يتم تصنيف التكاليف البيئية من حيث كونها ثابتة أو متغيرة .	
8-2	يتم خلال السنة تحميل التكاليف المتوقعة للأثر البيئي تقديرًا على تكلفة السلعة .	
9-2	يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .	
10-2	يتوقف التصنيف السليم للتكاليف البيئية على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة ومدى ارتباط التكلفة بالمنتج أو الخدمة المقدمة .	
11-2	يتم اتباع المعايير المحاسبية الدولية في إجراءات تبويب التكاليف البيئية .	

المحور الثالث : منافع المحاسبة عن التكاليف البيئية :

رقم الفقرة	الفقرة	لا مطلقاً أوافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1-3	تجنب الالتزامات المحتملة التي قد تتحملها الشركة نتيجة التعويضات والغرامات .					
2-3	سهولة حساب صافي الأصول البيئية .					
3-3	تحسين فعالية نظام الإدارة البيئية .					
4-3	زيادة عناصر الرقابة البيئية .					
5-3	إيجاد حلول لمشاكل التأثيرات البيئية .					
6-3	كفاءة وفعالية التحكم في الآثار البيئية السلبية.					
7-3	تقليل المخاطر البيئية .					
8-3	زيادة درجة إفصاح الشركة عن التأثيرات البيئية السلبية .					
9-3	النمو في الإيرادات الناتجة عن تشجيع السوق لبيع منتجات صديقة للبيئة .					
10-3	نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.					

إذا كانت لديكم أية معلومات إضافية ترونها مهمة للموضوع ، الرجاء إدراجها هنا ، يمكنكم استخدام أوراق إضافية إذا ألزم الأمر.

.....

.....

.....

انتهى الاستبيان شاكرا لكم تعاونكم

E – mail

ملحق رقم (3)

اختبار التوزيع الطبيعي التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
أهمية المحاسبة عن التكاليف القيادي في الشركاء	.169	178	.000	.934	178	.000
فطية الوظيفية المالي المسئولين						
اجراء انتباهية التكاليف القيادية	.110	178	.000	.953	178	.000
منافع المحاسبة عن التكاليف	.139	178	.000	.916	178	.000
خاصة الملازمة	.164	178	.000	.903	178	.000
خاصية الموثوقية	.197	178	.000	.938	178	.000
خاصية القابلية للفهم	.155	178	.000	.961	178	.000
خاصية القابلية للمقارنة	.183	178	.000	.927	178	.000
الخصائص التي ينبع منها المعلومات المحاسبية	.168	178	.000	.919	178	.000
في ظل المحاسبة عن التكاليف القيادية						
جودة المعلومات المحاسبية	.119	178	.000	.971	178	.001

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق (4)

نتائج تحليل البيانات الإحصائية

أولاً : الخصائص العامة لأفراد العينة:

اسم الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
شركة مليمة	16	9.0	9.0	9.0
شركة الهروج	14	7.9	7.9	16.9
شركة الزويتينة	15	8.4	8.4	25.3
شركة الجوف	15	8.4	8.4	33.7
شركة سرت	18	10.1	10.1	43.8
شركة راس لاتوف	18	10.1	10.1	53.9
شركة الزاوية	17	9.6	9.6	63.5
شركة اكاكوس	14	7.9	7.9	71.3
شركة المبروك	14	7.9	7.9	79.2
شركة البريقية	18	10.1	10.1	89.3
شركة الخليج	19	10.7	10.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

النوع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	166	93.3	93.3	93.3
أنثى	12	6.7	6.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

الفئة العمرية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
اقل من 25 سنة	5	2.8	2.8	2.8
من 25 الى اقل من 35 سنة	68	38.2	38.2	41.0
من 35 الى اقل من 45 سنة	74	41.6	41.6	82.6
من 45 الى اقل من 55 سنة	23	12.9	12.9	95.5
من 55 سنة فأكثر	8	4.5	4.5	100.0
Total	178	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم متوسط	1	.6	.6	.6
دبلوم عالي	25	14.0	14.0	14.6
بكالوريوس	114	64.0	64.0	78.7
ماجستير	38	21.3	21.3	100.0
Total	178	100.0	100.0	

التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	130	73.0	73.0	73.0
ادارة أعمال	38	21.3	21.3	94.4
اقتصاد	9	5.1	5.1	99.4
حاسوب	1	.6	.6	100.0
Total	178	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
من 5 سنوات فأقل	29	16.3	16.3	16.3
6 الى 10 .	50	28.1	28.1	44.4
11 الى 15	65	36.5	36.5	80.9
من 16 الى 20	8	4.5	4.5	85.4
من 21 فأكثر	26	14.6	14.6	100.0
Total	178	100.0	100.0	

المسمى الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسب	109	61.2	61.2	61.2
رئيس القسم المالي	8	4.5	4.5	65.7
مدير دارة مالية	5	2.8	2.8	68.5
مراجع داخلي	54	30.3	30.3	98.9
منسق	2	1.1	1.1	100.0
Total	178	100.0	100.0	

ثانياً : نتائج محاور الدراسة :

أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الوعي البيئي لدى المسؤولين

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1-1	178	1.00	5.00	4.0562	.60804
2-1	178	1.00	5.00	4.0393	.64975
3-1	178	1.00	5.00	4.1124	.64551
4-1	178	2.00	5.00	4.2921	.56653
5-1	178	1.00	5.00	4.2640	.61336
6-1	178	1.00	5.00	4.2865	.63061
7 - 1	178	2.00	5.00	4.1910	.62665
8 - 1	178	1.00	5.00	4.0393	.73155
9 - 1	178	2.00	5.00	4.0730	.61087
Valid N (listwise)	178				

نطّلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الوعي البيئي لدى المسؤولين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	2	1.1	1.1	2.2
محايد	10	5.6	5.6	7.9
موافق	134	75.3	75.3	83.1
موافق بشدة	30	16.9	16.9	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نطّلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية غرس الوعي البيئي لدى الأطراف الأخرى كالملorدين والمصارف والعملاء والمساهمين والمقاولين والضرائب

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	3	1.7	1.7	1.7
غير موافق	2	1.1	1.1	2.8
محايد	10	5.6	5.6	8.4
موافق	133	74.7	74.7	83.1
موافق بشدة	30	16.9	16.9	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نطّلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين عن استعدادهم للرقابة الشاملة على الجودة البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	2	1.1	1.1	1.7
محايد	16	9.0	9.0	10.7
موافق	116	65.2	65.2	75.8
موافق بشدة	43	24.2	24.2	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نطّطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي وتدريب العمال ليتمتعوا بمهارات بيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	1.1	1.1	1.1
محايد	4	2.2	2.2	3.4
موافق	112	62.9	62.9	66.3
موافق بشدة	60	33.7	33.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نطّطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين لاستخدامهم مواد وطاقة نظيفة للإنتاج

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
محايد	10	5.6	5.6	6.2
موافق	107	60.1	60.1	66.3
موافق بشدة	60	33.7	33.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نطّطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعي المسؤولين لعملية تحسين طرق الإنتاج النظيف

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
محايد	11	6.2	6.2	6.7
موافق	101	56.7	56.7	63.5
موافق بشدة	65	36.5	36.5	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعى أخلاقي للمسئولين ففي المؤسسات الصناعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	1.1	1.1	1.1
محايد	15	8.4	8.4	9.6
موافق	108	60.7	60.7	70.2
موافق بشدة	53	29.8	29.8	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تتطلب المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية وعى المسئولين للمنافسة ففي المؤسسات الصناعية على أساس الجوانب البيئ

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	5	2.8	2.8	3.9
محايد	17	9.6	9.6	13.5
موافق	114	64.0	64.0	77.5
موافق بشدة	40	22.5	22.5	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يمكن تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في المؤسسات الصناعية بشكل مرتبط مع نظام الإدارة البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	.6	.6	.6
محايد	24	13.5	13.5	14.0
موافق	114	64.0	64.0	78.1
موافق بشدة	39	21.9	21.9	100.0
Total	178	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية في الشركات النفطية الوعي البيئي لدى المسؤولين	178	2.33	5.00	4.1504	.38587
Valid N (listwise)	178				

إجراءات تبويب التكاليف البيئية :

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1-2	178	1.00	5.00	3.9438	.83510
2-2	178	2.00	5.00	4.0843	.74309
3-2	178	1.00	5.00	3.9607	.97634
4-2	178	2.00	5.00	4.1236	.66926
5-2	178	1.00	5.00	3.9382	.88401
6-2	178	1.00	5.00	3.8708	.93285
7-2	178	1.00	5.00	3.9775	.75879
8-2	178	1.00	5.00	3.9607	.78375
9-2	178	1.00	5.00	4.0169	.78456
10-2	178	1.00	5.00	4.0843	.73545
11-2	178	1.00	5.00	4.0955	.89372
	178				

يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوفق إطلاقاً	3	1.7	1.7	1.7
غير موافق	6	3.4	3.4	5.1
محايد	31	17.4	17.4	22.5
موافق	96	53.9	53.9	76.4
موافق بشدة	42	23.6	23.6	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتماشى تحليل وقياس التكاليف البيئية مع التشريعات القانونية والمعايير البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	1.7	1.7	1.7
محايد	33	18.5	18.5	20.2
موافق	88	49.4	49.4	69.7
موافق بشدة	54	30.3	30.3	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يوجد بالشركة نظام محاسبي يساعد على عملية توفير البيانات اللازمة عن التكاليف البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	3	1.7	1.7	1.7
غير موافق	14	7.9	7.9	9.6
محايد	28	15.7	15.7	25.3
موافق	75	42.1	42.1	67.4
موافق بشدة	58	32.6	32.6	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتوقف التصنيف السليم للتكاليف البيئية على نوع النشاط الذى تمارسه الشركة والفترة الزمنية للنشاط

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	.6	.6	.6
محايد	27	15.2	15.2	15.7
موافق	99	55.6	55.6	71.3
موافق بشدة	51	28.7	28.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتم رسملة الأصول الخاصة بمعالجة التلوث في حسابات منفصلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	11	6.2	6.2	7.3
محايد	30	16.9	16.9	24.2
موافق	88	49.4	49.4	73.6
موافق بشدة	47	26.4	26.4	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتم احتساب وتسجيل استهلاك أصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقى أصول الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	19	10.7	10.7	11.8
محايد	21	11.8	11.8	23.6
موافق	94	52.8	52.8	76.4
موافق بشدة	42	23.6	23.6	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتم تصنيف التكاليف البيئية من حيث كونها ثابتة أو متغيرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	6	3.4	3.4	4.5
محايد	23	12.9	12.9	17.4
موافق	110	61.8	61.8	79.2
موافق بشدة	37	20.8	20.8	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتم خلال السنة تحويل التكاليف المتوقعة للأثر البيئي تقديرًا على تكلفة السلعة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	7	3.9	3.9	4.5
محايد	31	17.4	17.4	21.9
موافق	98	55.1	55.1	77.0
موافق بشدة	41	23.0	23.0	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية في الإيضاحات المتممة لقوائم المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	6	3.4	3.4	4.5
محايد	23	12.9	12.9	17.4
موافق	103	57.9	57.9	75.3
موافق بشدة	44	24.7	24.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

يتوقف التصنيف السليم للتكاليف البيئية على نوع النشاط الذي تمارسه الشركة ومدى ارتباط التكلفة بالمنتج أو الخدمة المقدمة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	3	1.7	1.7	2.2
محايد	26	14.6	14.6	16.9
موافق	98	55.1	55.1	71.9
موافق بشدة	50	28.1	28.1	100.0
Total	178	100.0	100.0	

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	4	2.2	2.2	2.2
غير موافق	7	3.9	3.9	6.2
محايد	18	10.1	10.1	16.3
موافق	88	49.4	49.4	65.7
موافق بشدة	61	34.3	34.3	100.0
Total	178	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إجراءات تبويب التكاليف البيئية	178	2.09	5.00	4.0051	.54475
Valid N (listwise)	178				

منافع المحاسبة عن التكاليف

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1-3	178	2.00	5.00	4.1067	.76273
2-3	178	2.00	5.00	4.0618	.70639
3-3	178	1.00	5.00	4.1292	.67241
4-3	178	1.00	5.00	4.1348	.68381
5-3	178	1.00	5.00	4.1854	.62383
6-3	178	1.00	5.00	4.1461	.69787
7-3	178	1.00	5.00	4.2360	.68102
8-3	178	1.00	5.00	4.2079	.63472
9-3	178	2.00	5.00	4.0674	.68557
10-3	178	1.00	5.00	4.0787	.70870
Valid N (listwise)	178				

تجنب الالتزامات المحتملة التي قد تتحملها الشركة نتيجة التعويضات والغرامات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	2.8	2.8	2.8
محايد	28	15.7	15.7	18.5
موافق	88	49.4	49.4	68.0
موافق بشدة	57	32.0	32.0	100.0
Total	178	100.0	100.0	

سهولة حساب صافي الأصول البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	1.7	1.7	1.7
محايد	30	16.9	16.9	18.5
موافق	98	55.1	55.1	73.6
موافق بشدة	47	26.4	26.4	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تحسين فعالية نظام الإدارة البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	3	1.7	1.7	2.2
محايد	15	8.4	8.4	10.7
موافق	112	62.9	62.9	73.6
موافق بشدة	47	26.4	26.4	100.0
Total	178	100.0	100.0	

زيادة عناصر الرقابة البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	1	.6	.6	1.7
محايد	16	9.0	9.0	10.7
موافق	111	62.4	62.4	73.0
موافق بشدة	48	27.0	27.0	100.0
Total	178	100.0	100.0	

إيجاد حلول لمشاكل التأثيرات البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
محايد	15	8.4	8.4	9.0
موافق	111	62.4	62.4	71.3
موافق بشدة	51	28.7	28.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

كفاءة وفعالية التحكم في الآثار البيئية السلبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	1	.6	.6	1.7
محايد	17	9.6	9.6	11.2
موافق	107	60.1	60.1	71.3
موافق بشدة	51	28.7	28.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تقليل المخاطر البيئية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	1	.6	.6	1.1
محايد	16	9.0	9.0	10.1
موافق	97	54.5	54.5	64.6
موافق بشدة	63	35.4	35.4	100.0
Total	178	100.0	100.0	

زيادة درجة إفصاح الشركة عن التأثيرات البيئية السلبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
محايد	15	8.4	8.4	9.0
موافق	107	60.1	60.1	69.1
موافق بشدة	55	30.9	30.9	100.0
Total	178	100.0	100.0	

النمو في الإيرادات الناتجة عن تشجيع السوق لبيع منتجات صديقة للبيئة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	2.2	2.2	2.2
محيد	24	13.5	13.5	15.7
موافق	106	59.6	59.6	75.3
موافق بشدة	44	24.7	24.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	1	.6	.6	1.1
محيد	29	16.3	16.3	17.4
موافق	99	55.6	55.6	73.0
موافق بشدة	48	27.0	27.0	100.0
Total	178	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
منافع المحاسبة عن التكاليف	178	1.60	5.00	4.1354	.45303
Valid N (listwise)	178				

جودة المعلومات المحاسبية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1	178	2.00	5.00	3.8371	.76015
2	178	1.00	5.00	3.9157	.67955
3	178	1.00	5.00	4.0112	.69696
4	178	2.00	5.00	3.8989	.74477
5	178	2.00	5.00	4.1236	.62563
6	178	1.00	5.00	4.0449	.80829
7	178	2.00	5.00	4.1124	.71998
Valid N (listwise)	178				

تأثير قرارات المستخدمين والمتوقعين في جودة المعلومات المحاسبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	3.9	3.9	3.9
محايد	47	26.4	26.4	30.3
موافق	92	51.7	51.7	82.0
موافق بشدة	32	18.0	18.0	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تساعد عملية تحديد وتبويب التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تعكس على التقارير المالية للشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	3	1.7	1.7	2.2
محايد	34	19.1	19.1	21.3
موافق	112	62.9	62.9	84.3
موافق بشدة	28	15.7	15.7	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تأثير المعلومات حول التكاليف البيئية التي تقدمها الشركة في المستندات والتقارير والقوائم المالية الموثوقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	1	.6	.6	.6
غير موافق	5	2.8	2.8	3.4
محايد	21	11.8	11.8	15.2
موافق	115	64.6	64.6	79.8
موافق بشدة	36	20.2	20.2	100.0
Total	178	100.0	100.0	

نفي المعلومات حول التكاليف البيئية باحتياجات مستخدمي هذه المعلومات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	4.5	4.5	4.5
محايد	35	19.7	19.7	24.2
موافق	102	57.3	57.3	81.5
موافق بشدة	33	18.5	18.5	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تؤدي جودة المنتج وترشيد ميل المستهلكين إلى استخدام منتجات صديقة للبيئة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	1.1	1.1	1.1
محايد	19	10.7	10.7	11.8
موافق	112	62.9	62.9	74.7
موافق بشدة	45	25.3	25.3	100.0
Total	178	100.0	100.0	

تأثير المعلومات حول التكاليف البيئية التي تقدمها الشركة بالإيجاب على سمعة وربحية الشركة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
لا أوافق إطلاقاً	2	1.1	1.1	1.1
غير موافق	6	3.4	3.4	4.5
محايد	24	13.5	13.5	18.0
موافق	96	53.9	53.9	71.9
موافق بشدة	50	28.1	28.1	100.0
Total	178	100.0	100.0	

المعلومات حول التكاليف البيئية التي تقدمها الشركة تؤدي متذمّي القرار عند اتخاذ قراراتهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	2.2	2.2	2.2
محايد	25	14.0	14.0	16.3
موافق	96	53.9	53.9	70.2
موافق بشدة	53	29.8	29.8	100.0
Total	178	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
جودة المعلومات المحاسبية	178	2.57	5.00	3.9920	.45397
Valid N (listwise)	178				

ملحق (٥)

الصدق والثبات

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	22	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	22	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.814	54

Abstract

The study aimed to identify the impact of accounting on environmental costs on improving the quality of accounting information by surveying the views of the employees of the financial departments and their departments in the Libyan oil companies. To achieve the objective of the study, two main hypotheses and two hypotheses were formulated. The study relied on the questionnaire method to collect evidence by the employees of the financial divisions and their affiliated departments in the Libyan oil companies affiliated to the National Oil Corporation. A sample of the society was selected and the data were analyzed using both descriptive and indicative statistics. The study reached several conclusions, including :

1. There is awareness of decision makers about the importance of accounting for environmental costs.
2. The procedures for classifying environmental costs affect the improvement of the quality of accounting information.
3. The benefits of accounting for environmental costs affect the quality of information.

The study also recommended a set of recommendations for companies participating in the study :

- 1 . The need to raise awareness of the officials and employees of oil companies of the importance of accounting for environmental costs due to its role in improving the quality of accounting information.
2. procedure further studies and research on environmental costs in terms of their analysis and measurement, as well as conduct studies on this subject using other methodologies.
3. The National Oil Corporation, in cooperation with the accounting departments of the Libyan universities, will conduct seminars and workshops on the accounting of environmental costs.
4. its necessary for the company to develop the accounting information systems used, by including the environmental effects resulting from the exercise of industrial activities within economic events that measure and disclose.



Accounting for environmental costs And their impact on improving the quality of accounting information

**"From the point of view of employees of the financial
departments and their divisions in the Libyan oil
companies"**

By
Izzet Abd Elsalam Mavrakis

Supervisor
Dr. Abobaker Sharea

**This thesis is an update of the requirements for obtaining a
master's degree in accounting**

**University of Benghazi
Faculty of Economics
July 2018**